

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٤٤

الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد على عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

فيما يظل تقرير مجلس الأمن من مسؤولية المجلس، فإننا ندعم الجهود لكفالة عملية شفافة. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها فييت نام في العام الماضي وأكملتها أوغندا هذا العام لعقد جلسة غير رسمية وتفاعلية مع الدول الأعضاء لمناقشة التقرير. ونأمل أن تغتنم المزيد من الدول الأعضاء مثل هذه الفرص في المستقبل.

وبصورة أعم، نخطط علما باستمرار وجود اتجاهات إيجابية صوب تحقيق شفافية أكبر في مجلس الأمن. ولقد شهد العام الماضي زيادة أخرى في عدد الجلسات المفتوحة. وسواصل العمل من أجل كفالة أن يعمل مجلس الأمن بفعالية وشفافية معا على غرار جميع أجهزة الأمم المتحدة.

وبالانتقال الآن إلى إصلاح مجلس الأمن، يسعدني أن تسنح لي الفرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بإحراز تقدم. ونواصل دعم العضوية الدائمة للبرازيل وألمانيا والهند واليابان، فضلا عن تمثيل دائم من أفريقيا.

إن هذا العام مليء بالأحداث. فبدء المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير كان دليلا واضحا على

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٩ و ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/64/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة، وهي المناقشة الأولى التي أشارك فيها بصفتي الممثل الدائم للمملكة المتحدة. وأود كذلك أن أشكر الممثل الدائم للنمسا - بصفته رئيسا لمجلس الأمن خلال تشرين الثاني/نوفمبر - على ملاحظاته بشأن تقرير مجلس الأمن (A/64/2)، بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس. وأتوجه بشكري أيضا إلى الممثل الدائم لبعثة أوغندا على تولي العمل مع الأمانة العامة لإصدار هذا التقرير.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وحقيقة أن المجلس، كما في السنوات السابقة، شارك بنشاط في حل بعض أهم المسائل في عصرنا، تدل على أن المجتمع الدولي وأعضاء المجلس يدركون ويقبلون المبدأ الأساسي القائل إن قرارات المجلس، باعتباره حجر الزاوية لتسوية المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، تتصف بشرعية فريدة.

وندرك جيدا النقد الذي يترافق عادة مع مناقشة هذه الوثيقة في الجمعية العامة، ويتمثل أساسا في أن التقرير ليس تحليليا بما فيه الكفاية، وإنما هو وصف وقائعي لعمل المجلس طوال العام الماضي. ومع ذلك، لا نوافق على أن هذا الأمر يبعث على القلق. ونعتقد أن غرض الوثيقة هو إعطاء جرد كامل وواقعي عن عمل المجلس طوال العام الماضي، والتقرير يفعل ذلك. وبالنسبة إلى النهج التي ينتهجها أعضاء المجلس حيال مختلف المسائل المدرجة في جدول أعماله، تتسنى فرص أخرى أمام الدول الأعضاء للاطلاع على تلك النهج.

وفي ذلك الصدد، أود القول، وليس للمرة الأولى، إن هناك تطورا إيجابيا في طرائق عمل مجلس الأمن. فالمجلس يعمل على توسيع نطاق ممارسته لعقد مناقشات مفتوحة وإحاطات إعلامية - وعددها يتزايد كل عام، والعام الماضي لم يكن استثناء. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من الإحصاءات الواردة في التقرير.

ولا بد للمجلس من أن يواصل إقامة توازن معقول بين الشفافية والفعالية في فهم أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون تعزيز قدرة المجلس على ممارسة الصلاحيات التي أناطها الميثاق به في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إننا ندعو إلى تفاعل أكبر بين المجلس والجمعية العامة. وهنا، ينبغي أن نركز على المجالات التي لا يكون فيها التعاون الحقيقي ممكنا فحسب، وإنما ضروريا أيضا. وهناك

رغبتنا الجماعية في إحراز تقدم ملموس. وينبغي أن ينصب تركيزنا في هذه الدورة على إبقاء الزخم قائما. ونحن نؤيد كامل التأييد جهود السفير تانين للمضي قدما في العملية. والجلسة المعنية بالنموذج الوسط في الجولة الماضية للمفاوضات الحكومية الدولية كانت موضع ترحيب خاص. لقد عرضت مجموعة من الآراء، بما فيها ما قد يتعلق بالمستقبل. وموقف المملكة المتحدة، حسبما يرد في الإعلان البريطاني والفرنسي المؤرخ ٦ تموز/يوليه، يتمثل في أن هذا النموذج يمكن أن يوفر فئة جديدة من مقاعد ذات ولاية أطول. ولدى إنهاء المدة الوسيطة، يمكن إجراء مراجعة لتحويل المقاعد الجديدة إلى مقاعد دائمة. ومن جانبنا، نعتقد أن النموذج الوسط يمكن اعتباره وسيلة للخروج من المأزق، وقد يوفر موطئ قدم لإجراء إصلاح دائم.

وما زلنا نعتقد أنه يتعين النظر في أفكار خلاقة إذا أردنا تحقيق إصلاح دائم لمجلس الأمن. وينبغي أن ننظر بالتفصيل في نماذج بديلة يمكنها أن تنهي المأزق القائم.

إننا نتشاطر جميعا رغبة حقيقية في الإصلاح، بيد أن المطلوب من الأعضاء بذل جهود متضافرة إذا أردنا إحراز تقدم. وسوف نحتاج أيضا إلى إظهار مرونة وروح توافقية. ونحن ملتزمون بالعمل مع آخرين في هذه الدورة بغية جعل إصلاح مجلس الأمن حقيقة واقعة.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

كل عام تسنح الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتناقش معا نتائج عمل مجلس الأمن الواردة في تقريره، الذي عرضه اليوم الرئيس الحالي للمجلس، السفير ماير - هارتغ. والمهم بالفعل أن تجري هذه المناقشة الشفافة جدا. ونود أن نشكر وفد أوغندا على عمله في إعداد هذا التقرير (A/64/2). ونعتقد على العموم أن التقرير يظهر بموضوعية ديناميات المجلس طوال العام الماضي.

يكسب رضا الأقلية المعارضة التي تضم في صفوفها العديد من الدول المؤثرة.

إننا على استعداد للنظر في أي خيار معقول لتوسيع عضوية مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق نموذج مؤقت، شرط أن يحظى بأوسع دعم ممكن داخل الأمم المتحدة.

ومن سوء الطالع، أن ثلاث جولات من المفاوضات الحكومية الدولية لم تؤد إلى رآب الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن التوصل إلى صيغة نهائية لإصلاح مجلس الأمن. لذلك لا نرى أي خيار آخر سوى مواصلة الجهود المضنية في المفاوضات الحكومية الدولية في دورة الجمعية العامة هذه، وهي جهود بدأتها في شهر شباط/فبراير الماضي. ولا بد من القيام بالعمل بهدوء وشفافية وبطريقة شاملة من دون فرض أي مواعيد نهائية مصطنعة. إذ أن جعل التركيز محصورا قبل أوانه في مجرد خيار واحد أو خيارين سيعود بنتائج عكسية. وعلينا أن نناقش جميع خيارات التفاوض القائمة حاليا.

تولى الرئيس الرئاسة.

وفي الختام، أود أن اشدّد على أن قدرتنا في إحراز تقدم في المفاوضات سوف تتوقف على توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى حل توافقي معقول.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة مسائل على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن والتقارير السنوي عن أعمال مجلس الأمن (A/64/2). وأود أيضا أن أشكر السفير توماس ماير - هارتيغ، ممثل النمسا على عرضه تقرير مجلس الأمن بوصفه رئيسا لمجلس الأمن.

عدد كبير من هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن ننظر في المسألة الهامة جدا المتمثلة في كيفية تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وثمة مجال أيضا للجهود المشتركة في التعامل مع الوساطة. وبوسع مجلس الأمن والجمعية العامة أن يسهما إسهاما حقيقيا في ذلك. وينبغي أن يتمثل التركيز الرئيسي في كفالة أن يراعي التعاون بين الهيئتين صلاحيات كل منهما، والنجاح يعتمد على قيامنا بذلك.

وروسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تحبذ تعزيز فعالية عمل المجلس عن طريق جملة أمور منها جعله أكثر تمثيلا. لكن بغية تحقيق هذا الهدف، علينا أن نكون حذرين من ألا نؤثر تأثيرا ضارا على قدرة المجلس العملية. ذلك أساسي لنهجننا حيال مسألة إصلاح مجلس الأمن.

إن موقف روسيا معروف جيدا. فنحن نؤيد الإبقاء على مجلس الأمن صغيرا نسبيا، ونعتبر أن فكرة إمكان وجود أي انتهاك لصلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين، بما فيها حق الفيتو، هي فكرة عقيمة. وأي تغيير في الوضع الراهن يمكنه أن يصبح عائقا يتعذر تخطيه أمام إجراء تعديلات على الميثاق عن طريق إجراءات التصديق الوطنية، ولا سيما في حالة الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس.

ونعتقد اعتقادا تاما أن إصلاح المجلس يجب أن يحظى بأوسع دعم ممكن من الأعضاء. وإذا تعذر علينا تحقيق توافق في الآراء، فمن الضروري، سياسيا، توفير تأييد أغلبية الدول الأعضاء زيادة على ما هو مطلوب قانونا أي ثلثي أعضاء الجمعية العامة. والنماذج المقترحة للإصلاح لم تحظ بعد بتأييد الأغلبية. ومن شأن محاولة طرح هذه النماذج للتصويت عليها أن تحدث استقطابا في الجمعية العامة. وحتى لو نال أحد المشاريع ثلثي الأصوات المطلوبة، فإن المجلس لن

سيدي، على إنجاز إصلاح مجلس الأمن بوصفه مسألة تستحق أقصى أهمية في الدورة الرابعة والستين.

وفي أعقاب المناقشة العامة، أعلمتمونا يا سيادة الرئيس في رسالتكم بأنه من الحتمي أن نواصل خلال الدورة الحالية البناء على التطورات الايجابية السابقة، بينما نعمل على تحقيق الإصلاح في أقرب فرصة ممكنة. وقد أعدتم تعيين السفير زاهر تانين لترؤس المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عنكم. ونشكر السفير تانين على مساهماته الهامة في المضي قدما بعملية المفاوضات خلال الدورة السابقة. ونأمل يا سيادة الرئيس أن تمارسوا والسفير تانين قيادة قوية في توجيهنا نحو تحقيق نتيجة محددة خلال هذه الدورة.

إن اليابان تعتقد اعتقادا راسخا أن الإصلاح ينبغي أن ينطوي على توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ليحسد الحقائق السياسية في عالمنا المعاصر. وأن أي مجلس أمن موسع ينبغي أن يتضمن، على أساس دائم، تلك الدول الأعضاء التي أثبتت جيدا استعدادها وقدراتها ومواردها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

في المناقشة العامة التي جرت في نهاية شهر أيلول/سبتمبر وفي هذه القاعة، أكد رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما هذا الهدف حيث قال أن اليابان سوف تواصل الانخراط بهمة في المفاوضات الحكومية الدولية سعيا لتوسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة. والسعي إلى حصول اليابان على عضوية دائمة في المجلس.

وفي رأينا أنه لا يمكن زيادة فعالية وشرعية المجلس في تنفيذه لقراراته إلا بتوسيع فئتي العضوية. لذلك اعتقد أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الإفريقية والدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لا تزال تؤيد الخيار المتمثل في توسيع فئتي

لقد تأخر إصلاح مجلس الأمن أكثر من اللازم. إذ أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يجسد واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. لذلك من الجوهرى ضمان تجسيد حقائق اليوم تجسيدا كاملا في أي تغير أساسي في الوضع الراهن للمجلس.

وفي مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أكد بالإجماع قادة جميع الدول أن إصلاح مبكر لمجلس الأمن عنصر جوهرى في الجهود الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وقد اتفقوا على ضرورة توسيع التمثيل في مجلس الأمن وزيادة فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته. وجميع الدول الأعضاء متقيدة بالالتزام والوعد اللذين قطعتهما قادتاهما بإجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن.

إننا إذ انتقلنا من مشاورات دامت خمسة عشر عاما في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، دخلنا مرحلة من المفاوضات والمفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في شهر شباط/فبراير الماضي. وبعد ثلاث جولات من المفاوضات بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٦٥/٦٣ للبدء بالمفاوضات فورا والبناء على التقدم الذي أحرز خلال الدورة الثالثة والستين والمواقف والاقتراحات التي طرحتها الدول الأعضاء.

ومن هنا، فإن المهمة التي أمامنا ليست التشكيك في ضرورة ومقصد الإصلاح، ولكن العمل وتنفيذ الالتزام الذي تم التوصل إليه بالإجماع في شكل حلول محددة في أقرب وقت ممكن.

لذلك نشعر بالامتنان لكم يا سيادة الرئيس على الأولوية العليا التي حددتموها لتحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن وفقا لقرار الجمعية العامة. في الجلسة الافتتاحية شددتم،

تكليف ذلك الرئيس بالمهمة في أقرب وقت ممكن. غير أنه إذا لم يكن قادرا، لأي سبب من الأسباب، على وضع هذه الورقة للمفاوضات، علينا التماس طرق أخرى تستكشفها الدول الأعضاء لإخراج هذه الورقة.

إن وفدي بالاشتراك مع الدول الأعضاء الأخرى مصمم على الدخول في المفاوضات الموضوعية بصورة بناءة وبحس من الإلحاحية بغية إحراز نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

وبغض النظر عن الحد الذي يبلغه توسيع عضوية المجلس، لن يشكل إلا جزءا بسيطا من مجموع الدول الأعضاء. لذلك من الجوهر أن يواصل المجلس عملية صنع القرار لديه بصورة أكثر شفافية وأكثر مساءلة أمام جميع الدول الأعضاء. كذلك من الجوهر توفير ضمانات لجميع الدول الأعضاء مفادها أن مجلس الأمن يعمل باسمها جميعا، ليتسنى لجميع الدول الأعضاء الاستمرار في قبول قراراته وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق.

لكي يتمكن المجلس من الحفاظ على شرعيته، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تكون مقتنعة بأن قرارات المجلس هي النتائج التي تجسد تجسيدا كاملا لمواقف وآراء وشواغل جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. لذلك من الضروري العمل على استمرار تحسين الاتصالات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. والتقرير السنوي لمجلس الأمن أحد الأدوات الرئيسية اللازمة لكفالة هذه المسؤولية.

ومن هنا، ترحب اليابان بالتقارير الأخيرة لمجلس الأمن التي صدرت وفقا للتوصيات الواردة في المذكرة الرئاسية (S/2006/507) التي اعتمدها المجلس تحت رئاسة اليابان. وأشيد بالجهود التي تقوم بها أوغندا في صياغة وتنسيق تقرير هذا العام الذي يهدف إلى جعله سردا أكثر شمولا للعمل الرئيسي الذي قام به مجلس الأمن في الشهور

عضوية مجلس الأمن في المفاوضات خلال الدورة الماضية، وفي هذه الجلسة الصباحية.

إن الزخم الذي تكون من أجل الإصلاح قادر على استدامة نفسه. لقد بدأت المفاوضات الحكومية الدولية ومواقف الدول الأعضاء محددة أيضا. وقد حان الأوان الآن للسعي إلى حل يضمن أوسع تأييد ممكن وتحقيق نتيجة ملموسة. وهذه ستكون مهمتنا العاجلة في الدورة الحالية. وأي مزيد من التأخير في تحقيق نتيجة ملموسة ما من شأنه إلا أن يزيد من خيبة الأمل نحو الأمم المتحدة من جانب العديد من الحكومات، وسيؤدي إلى التشكيك في قدرة العضوية على التجديد والإصلاح من الداخل.

ولا ينبغي لنا أن نسمح لأنفسنا في هذه الدورة بأن ننخرط في مناقشات إجرائية أو أن نكرر ما تبين في الدورة الثالثة والستين. وينبغي لنا البناء على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن والمضي قدما نحو المرحلة المقبلة من المفاوضات انطلاقا من النقطة التي وصلنا إليها في نهاية الدورة الثالثة والستين. ومواقف الدول الأعضاء أصبحت محددة الآن بصورة أوضح. ولذلك لكي نحقق إصلاح مبكر، ينبغي لنا أن نبدأ بالمفاوضات الموضوعية ارتكازا على مواقف الدول الأعضاء.

كيف نبدأ المرحلة المقبلة من المفاوضات الموضوعية ونسعى إلى تضيق الفجوة في اختلافاتنا قدر الإمكان؟ من الجوهر أن تكون لدينا ورقة خيار موجزة تمثل أساسا للمفاوضات. ويمكن أن توجز هذه الورقة الخيارات والمواقف التي طرحتها الدول الأعضاء والتي من المحتمل أن تستجمع أوسع دعم ممكن فيما بين الدول الأعضاء. وفي رأينا، كما هو في حالة المفاوضات السابقة في الأمم المتحدة، فإن رئيس المفاوضات الحكومية الدولية قادر تماما على إعداد هذه الورقة بالتشاور مع رئيس الجمعية العامة. ونحضر على

للمجلس في تموز/يوليه. كما تُقدَّر الفرصة التي أُتيحت لنا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر للمشاركة في تبادل الآراء غير الرسمي بشأن التقرير. ولكن، والأهم من كل ذلك، نشعر بالامتنان لأعضاء المجلس لما أبدوه من استعداد لمناقشة صيغة التقرير والصعوبات التي اكتنفت صياغته مع الدول الصغيرة الخمس ولتبادل الأفكار بشأن كيفية تحسين العملية. كما أننا، سيدي، نشمن عاليا مشاركتكم الشخصية في تلك المناقشة بالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به مكتبكم في مناقشة التقرير.

إننا في مجموعة الدول الصغيرة الخمس نتطلع إلى مواصلة التعاون مع أعضاء المجلس والدول الأخرى بشأن التدابير المموسة الواجب اتخاذها لتحسين هذا التقرير ولاغتنام الفرصة التي يتيحها تبادل وجهات النظر حوله في مناقشتنا هذه على نحو أفضل. ونحن لا نتوهم إمكانية إعداد تقرير يتضمن تحليلا سياسيا كاملا لعمل مجلس الأمن. ذلك حقا مطلب غير واقعي، بيد أن هناك مجالا كبيرا للتحسين. يمكن إظهار الصلات بين المواضيع ولا سيما بين الحالات القطرية والمسائل المواضيعية. كما يمكن للتقرير تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل المناقشات حول العلاقة بين السلام والعدالة التي جرت في المجلس خلال العام الماضي. وحتما سنستطيع إيجاد سبل أفضل للتداول فيما بيننا بشأن مضمون التقرير.

ثمّة جانب من جوانب التقرير يهتما بطبيعة الحال بشكل خاص، ألا وهو طريقة التعاطي مع مسألة أساليب العمل. كثيرا ما يقال، كما حدث اليوم هنا، إن المجلس هو صاحب القرار فيما يتعلق بإجراءاته وبالتالي بكل المسائل المتصلة بأساليب عمله. إذا كان الأمر كذلك، فأى موقع أصلح من التقرير السنوي للمجلس لتوفير المعلومات بشأن المستجدات في مجال أساليب العمل وأي فرصة أفضل

الـ ١٢ الماضية. وسوف تشارك اليابان في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز نوعيته والأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها أعضاء الجمعية عموما في مناقشة اليوم وفي المشاورات غير الرسمية التي نُظمت بالاشتراك مع أوغندا والنمسا وفيتنام. كذلك فإن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي أترأسه سوف يجسد أيضا هذه الملاحظات في عمله في المستقبل.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر ضروري لزيادة فعالية المجلس وكفاءته ولتنشيط فعاليته. ظلت اليابان تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل بين المجلس وعموم أعضاء المنظمة؛ وأود أن أؤكد مجددا على استعداد اليابان لمواصلة جهودها لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية)
هناك علاقة موضوعية قوية بين موضوع بندي جدول الأعمال قيد النظر اليوم. لذا نرحب بهذه المناقشة المشتركة ونأمل أن توفر لكم، سيدي، ولفريقكم، وجهات لتحديد مسار عمل الجمعية في المستقبل.

يُعتبر تقرير مجلس الأمن (A/64/2) قناة الاتصال الخورية بين المجلس وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ينوب عنها المجلس عند أداء مهمته. إننا، مثلنا في ذلك مثل كثيرين آخرين، نهتم اهتماما خاصا بهذا التقرير ويزداد أهمية. بمشاركتنا المستمرة في أساليب العمل بوصفنا عضوا في مجموعة الدول الصغيرة الخمس. وقد كان رأينا، ورأى آخرين معنا، منذ وقت طويل أن التقرير في صيغته التقليدية لا يخدم أغراض المساءلة ولكننا مع ذلك نؤمن بأن الشكاوى الشعائرية في المناقشة السنوية بشأن الافتقار إلى النهج التحليلي في التقرير باتت غير ذات جدوى.

يسعدنا أولا أن نشيد بالجهود المبذولة لإعداد تقرير هذا العام، ولا سيما من قبل الوفد الأوغندي إبان رئاسته

للعلميتين. وفي الوقت نفسه، يظل هدفنا الأمثل هو إيجاد تسوية شاملة تتضمن اتخاذ خطوات حاسمة في كلا المجالين.

فيما يتعلق بالمناقشة بشأن زيادة عضوية المجلس، نود أولاً أن نتقدم بالشكر للسفير تانين وفريقه للجهود المضنية التي بذلوها والحنكة التي وجهوها بها العملية خلال الدورة الثالثة والستين. إنهم آخر من يستحق اللوم على عدم إحراز التقدم. وفي نفس الوقت، تعززت بسبب عدم التقدم، اقتناعنا بأن الطريق إلى حل مبكر - إذا كان ذلك حقاً ما نبتغي وفق ما التزمنا به في عام ٢٠٠٥ - هو اتباع النهج الوسيط. ذلك أنه يضع حلاً قابلاً للتصديق عليه ويتسم بالاستدامة والمرونة معاً. كما نلاحظ بالطبع أن المرونة والرغبة في تقديم تنازلات لا تزالان عند الحد الأدنى في أحسن الأحوال. ويبدو أن الزخم السياسي اللازم لعملية زيادة أعضاء المجلس لا يمكن إيجاده إلا من خلال التحديات لدور وشرعية المجلس وهي تحديات لم يتم بعد الإحساس بها بالكامل.

ومن جانبنا، فإننا سنواصل دعمنا للسفير تانين وفريقه في جهودهم المقبلة.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ ببيان أولاً بإشادة الفلبين بكم، سيدي، على تنظيمكم هذه الجلسة العامة للمناقشة المشتركة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس الأمن والبند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن. فيما يتعلق بالبند الأخير، تشيد الفلبين بكم، سيدي، على ما تولونه من أهمية لعملية إصلاح مجلس الأمن. وما تزال الفلبين تشعر بالتشجيع والإلهام إزاء الآراء التي عبرتم عنها في بيانكم بمناسبة قبول انتخابكم في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر A/63/PV.86) والتأكيدات التي أعطيتموها في أول بيان لكم عند افتتاح الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

لتحديث المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2006/507؟

وبانتظار ذلك، فإن التقرير لا يوفر أي معلومة عن التطورات الفعلية في أساليب العمل على الرغم من أن هناك بالفعل بعض التطورات التي تمت. هناك إشارة، تتسم بالطابع الفني إلى درجة بعيدة، إلى المناقشة المفتوحة في المجلس حول الموضوع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ كما أن هناك ملخصاً هزيلاً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، علماً بأن ذلك الفريق هو، على ما يبدو، الفريق العامل الوحيد التابع لمجلس الأمن الذي لا يعد تقريراً سنوياً خاصاً به.

إن اهتمام أعضاء المنظمة ككل بأساليب العمل معروفة للجميع وموثقة بشكل مكثف خلال المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يراعي المجلس هذا الاهتمام في تقاريره المستقبلية وأن تتيح مناقشة التقرير السنوي الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن أساليب العمل.

تواصل مجموعة الدول الصغيرة الخمس عملها على مسارين لتحسين أساليب عمل المجلس، أولاً في الجمعية العامة في الإطار العام للعمل بشأن إصلاح مجلس الأمن، وثانياً من خلال العمل المباشر مع أعضاء المجلس بشأن عدد من المسائل التي تهمنا بشكل خاص وسيطرق إلى بعضها في مناقشتنا هذه أعضاء آخرون في مجموعة الدول الصغيرة الخمس. إننا نشجع مشاركة الدول الأخرى التي تشاطرننا تلك الاهتمامات ومن بينها الجهود الرامية إلى جعل إجراءات فرض الجزاءات أكثر إنصافاً ووضوحاً. وقد قدم بعض أعضاء مجموعة الدول الصغيرة الخمس، وآخرون لا ينتمون إليها اقتراحاً رسمياً في العام الماضي بشأن تلك المسألة.

إن التقدم المحرز في أساليب العمل ليس مشروطاً بصدر قرار يتعلق بتوسيع المجلس نظراً للطبيعة المختلفة

تقريباً أو بالعرض ذاته لتقرير مجلس الأمن وباستمرار الجمود في جهود إصلاح مجلس الأمن. وتود الفلبين أن تشير إلى أن هذا العام مختلف نوعاً ما، مع أن تقرير مجلس الأمن يبدو عرضاً مكرراً على الرغم من الجهود المخلصة من جانب مجلس الأمن، منذ رئاسة فييت نام للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لجعل التقرير أكثر أهمية، وثاقب الرؤية وشاملاً وذاخراً بالمعلومات والتحليل. وعلى الرغم من تلك الجهود بقي التقرير على حاله تقريباً.

لقد ظلت الفلبين على رأيها الثابت بأن المجلس ينبغي أن ينظر في إجراء تغييرات على التقرير، بما في ذلك من حيث صيغة إعداده بغية جعله تقريراً حقيقياً بدلاً من أن يكون تجميعاً للوقائع كما هو الآن. وقد أشير دائماً إلى أن صيغة التقرير تتوافق مع الأحكام ذات الصلة في المذكرتين من الرئيس الوردتين في الوثيقتين S/2006/507 و S/2007/749، اللتين تمخضت عنهما أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن. وتقرّح الفلبين أن ينظر الفريق العامل في هذه المسألة مرة أخرى، وأن يقدم وفقاً لذلك التوصيات المناسبة والاقتراحات والمقترحات إلى أعضاء مجلس الأمن. ومرة أخرى، تكرر الفلبين التأكيد على رأيها بأن المجلس ينبغي أن يحيط علماً بالكيفية التي يقدم بها المعلومات مرجع ممارسات مجلس الأمن وأن ينظر في توحيد أو إدماج التقرير والمرجع.

وعلى مدار التاريخ المبسط والمحبط والمثير للسخط بل والمؤلّم لإصلاح مجلس الأمن، ربما سنذكر الدورة الثالثة والستين على أنها دورة التحول الباعث على الأمل والتفاؤل. ففي تلك الدورة صمم عموم الأعضاء أخيراً وفقاً لإجراء محدد - بل وعبروا عن ذلك التصميم بلغة الجسم - على أن يكونوا أكثر نشاطاً وجرأة وأن يمارسوا بعض الإرادة السياسية، وأن يبدأوا المفاوضات الحكومية الدولية عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وبعد عقدين من القعود المخجل في حدود

(انظر A/64/PV.1) بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يظل ضمن أولوياتنا وبأنه ينبغي علينا بذل أقصى جهودنا لتحقيقه بالسرعة الممكنة.

تشكر الفلبين سفير النمسا توماس مايير - هارتنغ على توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2) وتهنئ الرئاسة النمساوية للمجلس على قيادتها المقتردة والمفعمة بالحياة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما تسجل الفلبين شكرها لأوغندا لإعدادها التقرير إبان رئاستها للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وامتنانها لفيت نام لمبادرتها خلال رئاستها للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٨ ببذل الجهود الرامية إلى تحسين طريقة إعداد التقرير عن طريق التماس آراء الدول الأعضاء في مرحلة صياغة التقرير.

والفلبين، بدورها، تغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية خاصة لجهود السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، الذي في ظل رعايته، بدأت أخيراً المفاوضات الحكومية الدولية بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وبطبيعة الحال، جدير بالثناء أيضاً السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على عمله بصفته رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية وعلى إعادة تعيينه رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وإعادة تعيينه لا تمثل إقراراً بتراهته ومهاراته وقدراته فحسب، بل تضمن أيضاً أن يبدأ العمل من حيث انتهى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. كما أن تعيينه من جديد يمثل خطوة مباركة لأنه لا يسعه أن يفشل.

ونحن، مرة أخرى، في وقت من العام تنخرط فيه الجمعية العامة في تقليد المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن وبشأن إصلاحه. وفي سالف الأعوام، شهدنا الشيء ذاته يتكرر في كل مرة، وكان يتكرر بالصيغة ذاتها

إلى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة. وقد كررت الفلبين تأكيد جميع تلك الاقتراحات ووضحتها وكمثلتها في المناقشات المطولة التي جرت خلال الجولات وتبادل الآراء.

وفي بيانها في الجلسة العامة غير الرسمية ٢٤ من المفاوضات الحكومية الدولية المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ذهبت الفلبين إلى حد تقديم مشاريع قرارات لتنفيذ مختلف اقتراحات الإصلاح. وما من حاجة إلى مزيد من التفاصيل حول تلك الاقتراحات لأنها باتت معروفة جيداً لجميع الوفود. والمطلوب الآن هو اتخاذ الإجراءات والمزيد من الإجراءات. وينبغي ألا يكون هناك أي تراجع إلى الوراء.

وترى الفلبين بكل الاحترام أن على الوفود أن تعمل الآن على وضع مشروع وثيقة أو ورقة بغية أن تحظى المناقشات بمزيد من التركيز. ويمكن لهذه الوثيقة أن يعدها الرئيس، أو أن تصدر عن عموم الأعضاء أنفسهم. ومن الأهمية بمكان أن تنعكس جميع الاقتراحات بشأن المسائل الرئيسية في مشروع الوثيقة.

وفي هذا المنعطف، تظل الفلبين على موقفها بأن ما نستطيع أن نعتمده الآن يجب الموافقة عليه الآن. وهي لا توافق على قبول مفهوم أن "لا موافقة على شيء ما لم تتم الموافقة على كل شيء". فهذا مفهوم غير ديمقراطي ومثير للخلاف، وغير عقلاني وظالم وجائر. والإدعان له سيكون بمثابة كارثة لجميع جهود إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعو الفلبين مجلس الأمن ذاته إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح أساليب عمله لكي تصبح ديمقراطية وشفافة ومعبرة عن المسؤولية واحترام مقتضيات مراعاة سيادة القانون والأصول القانونية. وينبغي ألا يجد المجلس نفسه مرة أخرى في ذلك الوضع المحرج، حيث يجري حثه من جديد على مجرد حذف كلمة "المؤقت" من عنوان نظامه الأساسي.

الفريق العامل المفتوح باب العضوية ومن تكرر الحجج ذاتها يوماً بعد يوم، فتح الباب الآن أمام المفاوضات التي نأمل أن تثمر اتفاقات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وبطبيعة الحال، تلاحظ الفلبين صعوبة قطع الحبل السري للفريق العامل المفتوح باب العضوية، كما نشاهد في الفقرة ١٧ (ج) من تقرير الفريق الوارد في الوثيقة A/63/47، الذي ينص على أن الجمعية العامة تقرر أن ينعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية "إذا قررت الدول الأعضاء ذلك". وتأمل الفلبين ألا تقرر الجمعية العامة ذلك، لأنها إن فعلت، فستعود للأسف إلى حيث بدأت. بل يجب أن تركز على المفاوضات الحكومية الدولية بنشاط وعزم وحيوية وإرادة سياسية.

بالفعل قطعنا شوطاً لا رجعة فيه. وعندما شرعت الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية فإنها، عملياً، وضعت حداً للفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونحن الآن على الجانب الآخر من المنبر، ومثلما فعل يوليوس قيصر، يمكننا أن نعلن "لقد تم رمي النرد"، أي لقد قضي الأمر. إن عموم الأعضاء لم يعد أمامهم من خيار سوى المضي قدماً بإيمان لا يتزعزع نحو العمل على إصلاح مجلس الأمن. وتشيد الفلبين بالسفير تانين على رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والستين.

إن الجولات العديدة من المفاوضات التي عقدها وتخللتها سلسلة من عمليات تبادل الآراء قد سمحت للعديد من أصحاب المصلحة بأن ينطلقوا قدماً، ويشرحوا ويناقشوا اقتراحاتهم. وقدمت الفلبين اقتراحاتها الخاصة بشأن إصلاح مجلس الأمن في مذكرتها الشفوية المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وإلى رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وفي مذكرتها الشفوية المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الموجهة

الضعيف. وفي مجال برامج الدعم المدني وبناء السلام، يمكن أيضا ملاحظة إنجازات هامة. ويستحق المجلس تقديرنا على عمله القيم في هذين المجالين.

ومع ذلك، فإن المجلس بحاجة إلى مواءمة جهوده في منع نشوب الصراع وتجده، لا سيما في إطار حل النزاعات القائمة بين الدول الأعضاء. وثمة مسائل رئيسية لم تحسم، بما في ذلك في منطقتنا، لا تزال قائمة في جدول أعمال المجلس. وحتى في حالة بعض المسائل الهامة التي ظلت على جدول الأعمال النشط، كمسألة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، يبدو أن المجلس قد تنازل عن دوره فيها. وعلى المجلس أن يعالج هذا التصور.

والبعد الثاني في تقييم المجلس هو قضية الانفتاح والشفافية. ففي هذا المجال، ولسوء الحظ، لا يقدم التقرير السنوي معلومات أو تحليلات كافية، لا سيما فيما يخص عملية صنع القرار في المجلس. ومن الملاحظ على نطاق واسع هنا أن عددا محدودا من الدول الرئيسية غالبا ما تصوغ القرارات خلف أبواب مغلقة، إن لم يكن وراء الكواليس. وبناء على ذلك، تفتقد القرارات الشفافية والشمول.

إن تصحيح هذا الاتجاه هو جزء من نقاشنا العام بشأن إصلاح المجلس وإعادة هيكليته. وفي الأجل القصير، يمكن معالجة هذا الشاغل بتحسين التفاعل المؤسسي للمجلس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال إحاطات إعلامية منتظمة من رئاسة مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة.

وهذا ينقلني إلى الجانب الآخر من نقاشنا اليوم، وهو إصلاح مجلس الأمن. إن باكستان ملتزمة بتحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الذي سيحمله أكثر تمثيلا وشفافية ومساءلة وفعالية، وبالتالي تعزيز مشروعيته ومصداقيته. والسؤال المطروح على الدول الأعضاء هو كيف نحقق هذا

ويأمل وفد بلدي ويصلي من أجل أن تستجمع الجمعية العامة، من خلال جهودنا الحثيثة والمتواصلة والدؤوبة، الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتيجة إيجابية بشأن إصلاح مجلس الأمن بنهاية الدورة الرابعة والستين. وستؤدي الفلبين دورها من أجل الوصول إلى هذه النتيجة. ومن شأن النتيجة أن تكون هامة إذا ما رغبتا بها وأردناها. ويتوقف كل شيء على الدول الأعضاء. وكما جاء في القول اللاتيني، إن وجدت الإرادة، وجد السبيل.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للنمسا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2) المقدم إلى الجمعية العامة. وتقرير مجلس الأمن قيد الاستعراض هو موجز شامل لجلساته وقراراته. ويمكن أن يحظى بالتقدير لدقته الإجرائية وقيمه المرجعية. ومع ذلك، فإن مستوى محدد من العمق التحليلي يضيف بالتأكيد إلى قيمته.

مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتصرف بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة كافة. وتتيح جلسة اليوم فرصة لجميع الأعضاء لاستعراض عمل مجلس الأمن وتقييم جهودنا الجماعية لتحقيق إصلاح شامل لتلك الهيئة.

إن استعراضنا الموجز لعمل مجلس الأمن سيركز على بعدين: أولا، فعاليته في صون السلم والأمن، ثانيا، قدرته على التعبير عن آراء ومصالح أكبر عدد ممكن من الأعضاء. وفيما يتعلق بفعالية المجلس، يعرض التقرير السنوي بالتفصيل إنجازات كبيرة في تناول مجالي الصراع العنيف وحفظ السلام. فلقد كان لاستخدام حفظ السلام في العديد من الأزمات المعقدة في أفريقيا أثر طيب. وفي أماكن أخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، حققت أنشطة حفظ السلام مهمة كبيرة في فض الاشتباك بين أطراف الصراع

نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قاعدة صلبة نستطيع من خلالها التوصل إلى صيغة عملية. وبناء على ذلك، يمكننا العمل على إيجاد مقاعد لآجال طويلة استنادا إلى التمثيل الجغرافي، مع مبادئ التناوب والنهج الواقعية لإصلاح حق النقض والتدابير العملية ليس لتحسين أساليب العمل فحسب، بل لتحسين العلاقات بين المجلس والجمعية العامة أيضا.

ونعتقد أن هذه الصيغة تعكس الواقع المعقد الحالي. الذي يتمثل في قلة من القوى الكبيرة، وعدد من الدول المتوسطة الحجم، وأغلبية من الدول الأصغر والمنظمات الإقليمية الناشئة، التي تضطلع بدور هام في السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتأخذ بعين الاعتبار أيضا مفهوم التوزيع الجغرافي العادل، كما تجسده المادة ٢٣ من الميثاق.

إن مفهوم التوزيع الجغرافي العادل سيفقد الكثير من معناه إذا شغل بلد ما، مقعدا مخصصا لمنطقة ما بصورة دائمة. وذلك ما يجعلنا نحترم موقف أفريقيا وتفهمه. إن مطالبة أفريقيا بمقاعد دائمة تعني المنطقة بأكملها، مما يجعلها مختلفة عن الاقتراحات الأخرى الساعية إلى عضوية دائمة لدول منفردة. والأمر كما نفهمه، هو أن التمثيل في المجلس، مقابل المقعدين اللذين تسعى إليهما أفريقيا، يمكن أن يكون بدولتين أفريقيتين أو بعدد أكبر من الدول من خلال التناوب، في إطار ترتيبات تتخذها أفريقيا نفسها. وهكذا، تحتفظ أفريقيا بسلطة ضمان المساءلة من جانب تلك الدول التي ستمثلها وتتصرف باسمها في المجلس.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يؤمن وفدي بأن دوركم بصفتكم رئيس الجمعية العامة هام جدا في توجيه عملية الإصلاح للمضي قدما. وفي هذا الصدد، سنشجع إشرافكم الوثيق وقيادتكم أثناء المفاوضات الحكومية الدولية. وسوف ننتهز هذه الفرصة أيضا لحث جميع الدول الأعضاء على أن

الهدف. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن الجواب لا يكمن في توسيع عدد تلك القلة القليلة القوية وإنما في تعزيز التمثيل الديمقراطي ودور وتأثير مجمل أعضاء الأمم المتحدة في مجلس الأمن. ونعتقد أنه قد أنجز عمل هام في المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة السابقة. لكن من الواضح أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء.

ونستطيع أن نحدد ثلاثة مجالات للتلاقي فيما بين الدول الأعضاء بشأن المبادئ العامة لعملية الإصلاح. أولا، ينبغي أن يكون الإصلاح شاملا يقوم على مبدأ معالجة جميع مسائل الإصلاح الرئيسية الخمس وهي: الحجم، وأساليب العمل، والفئات، وسلطة حق النقض والتمثيل الجغرافي. ولا بد من الرجوع عن الميل إلى تحديد الإصلاح بتوسيع العضوية فحسب. ثانيا، يجب أن يجعل الإصلاح مجلس الأمن متسما بالتنوع والشمولية. في إطار التمثيل الجغرافي. ولذلك، لا بد وأن يشمل الإصلاح تصحيح مسألة التمثيل المنقوص لأفريقيا والدول الصغيرة. ثالثا، ينبغي ألا تفرض قلة الإصلاح، بل ينبغي أن ينال أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. فالشعور بالملكية من جانب الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة يتطلب أن تهدف عملية الإصلاح إلى حل يرضي الجميع. فلا يمكن معالجة هذا التحدي إلا عن طريق عملية شاملة للجميع.

وترى باكستان أنه لتحقيق تقدم حقيقي في إصلاح مجلس الأمن، لا بد من الحد الأدنى من المرونة والحلول التوفيقية. ونستطيع القول بكل ثقة إن موقف الاتحاد من أجل توافق الآراء هو موقف يتسم بالمرونة والواقعية. فهو يتيح ترتيبات متعددة واحتمالات وخيارات مختلفة، بما فيها التناوب والتواجد لفترات أطول من خلال إعادة الانتخاب، ويولي أهمية أكبر للتمثيل الجغرافي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يوفر الاقتراح الذي تقدمت به إيطاليا وكولومبيا في

و إلى جانب التعرف على المواقف التقليدية للدول الأعضاء، أحرزنا خلال المفاوضات الحكومية الدولية تقدما كبيرا وتمكنا من مناقشة وتحليل اقتراحات إبداعية أكدت التزام جميع الدول الأعضاء بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وتمكنا أيضا من التوصل إلى أن بعض الوفود تريد إظهار المرونة اللازمة لتحقيق إصلاح يكون مقبولا من كل دولة عضو.

لقد سرّت المكسيك على نحو خاص بالمناقشة التي جرت لأول مرة بمبادرة من حركة مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، حول ما يعرف بالموقف الوسط. ونعتقد أننا ينبغي أن نكثف هذه المناقشات بغية الإلمام بكامل نطاق هذا الموقف الذي من شأنه، نظرا لاعتباره حلا توفيقيا بين المواقف الأكثر تطرفا، أن يتيح لنا التوفيق بين رغبات الجميع والتوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن. لكن علينا أن نكون حذرين من أنه لا يمكن تحقيق ذلك إذا واصلنا الإصرار على مواقف تقليدية أو حاولنا اتخاذ مبادرات أحادية تسعى إلى إصلاح جزئي لمصالح خاصة. ولن تعمل هذه الاقتراحات إلا على قسمة الأعضاء وإبعادنا أكثر عن تحقيق هدفنا المشترك.

إن وفدي لديه الاستعداد والرغبة حيال متابعة عملية المفاوضات الحكومية الدولية أثناء هذه الدورة، في سياق الجلسات غير الرسمية للجمعية العامة. ونحن نفعل ذلك بروح بناءة من التعاون والمرونة، طالما تحلينا بها لأجل تحقيق إصلاح شامل للمجلس يحظى بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. إن إصلاح مجلس الأمن أمر عاجل وضروري. ونحن على ثقة بأنه من خلال قيادتكم ومشاركتكم النشطة، السيد الرئيس - مثلما سمعنا هذا الصباح - وبدعم من الميسر، السفير تانين ممثل أفغانستان، الذي نهنته على إعادة انتخابه، سوف نحرز تقدما ملموسا في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح شامل لمجلس الأمن.

تتعامل مع هذه المسألة بالمرونة والتراضي، وبروح النوايا الحسنة المتبادلة، لتحقيق إصلاح فعال ومستدام لمجلس الأمن.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المشتركة التي تتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء لمناقشة ليس مضمون التقرير السنوي لمجلس الأمن فحسب (A/64/2)، الذي انتخبت المكسيك عضوا فيه منذ كانون الثاني/يناير، وإنما أيضا لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، وهو موضوع تعتبره حكومتي ذا أهمية خاصة. وأود كذلك أن أشكر رئيس مجلس الأمن، زميلنا الممثل الدائم للنمسا، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة.

وأود أن أبدأ بمسألة إصلاح مجلس الأمن. لن أعيد هنا ذكر موقف المكسيك من كل جانب من جوانب الإصلاح، طالما أنه معروف جيدا لدى الجميع وأعربنا عنه بالكامل أثناء المفاوضات. أما الأكثر فائدة، فهي عملية المفاوضات التي سألبحثها وأبحث جوانبها خلال جولات المحادثات المقبلة.

منذ أن اتخذت الجمعية المقرر ٥٥٧/٦٢ وبدء المفاوضات الحكومية الدولية، اكتسب إصلاح مجلس الأمن أهمية خاصة. لقد شرعنا في عملية مفتوحة ومثيرة تؤدي بنا، إذا توافرت المرونة اللازمة، إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن. وتمشيا مع المقرر ٥٥٧/٦٢، يتألف إصلاح مجلس الأمن من خمسة جوانب رئيسية، ناقشناها على نحو منفرد ومشترك خلال الجولات الثلاث من المفاوضات. وقد أكدت هذه الممارسة أن الجوانب الخمسة مرتبطة ارتباطا وثيقا جدا بعضها مع بعض بحيث يتعذر تناول جانب منها بدون مراعاة الجوانب الأخرى، مثلما أشرتم إليه بحق، السيد الرئيس، هذا الصباح.

والأطفال في الصراع المسلح. وستواصل المكسيك هذا المسعى بنشاط خلال عضويتها في مجلس الأمن.

وفي عام ٢٠٠٩، وبوصف المكسيك عضواً منتخبا في المجلس، فهي تسعى إلى تعزيز واتخاذ قرارات توطد احترام القانون الإنساني الدولي، وسيادة القانون، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والوساطة والتسوية السلمية للتراعات، وحماية الأطفال في الصراع المسلح، والإجراءات التي تعزز الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع.

لقد كان جدول أعمال مجلس الأمن هذا العام حافلا، كما يتبين لنا في التقرير السنوي. ومع ذلك، من الواضح أن علينا أن نستمر في تحقيق تقدم لكفالة تناول المجلس للصراعات بطريقة شاملة، من حيث منظور السلم والأمن، لتشمل المسائل المتصلة بتعزيز التعاون ودعم الاستراتيجيات الإنمائية لمنع نشوب الصراعات والقيام بأعمال إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وتعزيز الإدارة الجيدة في الشؤون العامة وإعلاء شأن سيادة القانون. ستواصل المكسيك التشديد على تلك المفاهيم استكمالاً للتصور التقليدي للأمن الجماعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانن (فنلندا).

وفي الختام، أود أن أتكلم عن بعض الأنشطة التي تسعى إليها المكسيك خلال الشطر المتبقي من ولايتنا، وهي أنشطة تحسن من فعالية وشفافية المجلس.

أولاً، سوف نواصل التشجيع على الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة الجلسات العامة والمناقشات المفتوحة ومشاركة الهيئات الأخرى، من قبيل الهيئات الإقليمية، في جلسات تعتبر مساهمتها فيها هامة. ونعتقد أنه سيكون من الجدي استئناف ممارسة الجلسات الختامية التي تعقد في نهاية رئاسة المجلس في كل شهر والتي يمكن أن تتم بصورة علنية لاستفادة أعضاء المجلس منها

والمكسيك، بوصفها عضواً منتخبا في مجلس الأمن، كانت مشاركة نشطة وبناءة في صياغة التقرير المقدم هذه السنة إلى الجمعية العامة، سعياً لكفالة أن تكون المعلومات الواردة في الوثيقة موضوعية ومضمونة قدر الإمكان، وأن تسجل بأمانة أنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما شهر نيسان/أبريل، عندما تولت المكسيك رئاسة المجلس. وممارسة الشفافية والتحليل هذه بينة خصوصاً في مقدمة التقرير السنوي. وفي هذا الصدد، ننوه بمبادرة الممثل الدائم لأوغندا، الذي أجرى مشاورات غير رسمية مع الجمعية العامة بغية إبقاء الأعضاء مطلعين على عملية إعداد التقرير والحصول على ردودهم قبل إنجائه، على غرار مثال الوفد الفيتنامي في عام ٢٠٠٨. وهذه المبادرات تعزز شفافية المجلس وتعطي التقرير نوعية أكثر تحليلاً وموضوعية. ونرى أيضاً أنها تعزز العلاقات والحوار بين المجلس والجمعية العامة.

باختصار، إن التقرير السنوي لمجلس الأمن هو وثيقة مرجعية هامة تشمل كل جلسة وبيان ومعلومة للمجلس خلال العام الماضي، بينما تشكل مقدمته تحليلاً لأنشطة المجلس بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله. وفيما تحسن هذا التحليل تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة، ندرك أن التقرير السنوي ينبغي مواصلة صقله، وأنه ينبغي زيادة مشاركة الجمعية العامة في إعداده.

ونحن نعلم أننا لم نحقق مستويات الشفافية التي يدعو إليها مجتمع الأمم المتحدة، بيد أننا أحرزنا تقدماً هاماً. بمعنى أن جزءاً كبيراً من جلسات المجلس أصبحت علنية الآن. هذا ما سعيماً إليه خلال رئاستنا في نيسان/أبريل، عندما أجرينا سلسلة من المناقشات المواضيعية التي يهتم بها عموم الأعضاء، وعقدنا عدداً كبيراً من الجلسات المفتوحة. وخلال هذه الفترة، عملت المكسيك مع المجلس على إجراء مناقشات مفتوحة عن الحالة في هايتي، وتعزيز عملية الوساطة،

إن ميثاق الأمم المتحدة يمنح المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمجلس لدى اضطراره بسلطته يتمتع بصلاحيات واسعة جدا لاتخاذ قرارات ملزمة قانونا تسموا على أي التزامات أخرى للدول الأعضاء. وفي ضوء الصلاحيات الهائلة التي يمارسها المجلس، من حيث أثر قراراته والسلطة التقديرية الواسعة لديه، من المهم إصلاح المجلس بصورة أساسية لجعله أكثر ديمقراطية وشرعية وتمثيلا واستجابة وشفافية في أساليب عمله وفي عملية صنع القرار.

وثمة عنصر هام لكفالة الشفافية في المجلس يتمثل في المناقشات المفتوحة والجلسات العلنية والإحاطات الإعلامية العلنية. ونعتقد أن هذه الجلسات ستتمكن من مشاركة أكبر لأعضاء الأمم المتحدة عموما، ولا سيما الأطراف المتأثرة بقراراته، وطرح وجهات نظرها. ولذلك فإن زيادة عدد الجلسات العلنية والمناقشات المفتوحة خلال الفترة المشمولة في التقرير، تعتبر في نظرنا خطوة في الاتجاه السليم. واستمرار إدخال تحسينات في ذلك المجال من شأنه أن يزيد من الشفافية في المجلس.

إن وفدي أيضا مقتنع بأنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بولايته بفعالية بينما ينأى بنفسه عن تلك المجتمعات المتضررة بحالات مدرجة في جدول أعماله. لقد نوهنا ورحبنا باتصال المجلس مع المتأثرين مباشرة في الميدان، على سبيل المثال، من خلال البعثات الزائرة، بما في ذلك البعثات التي تمت زيارتها، وهي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان.

وما فتئنا، نقول أن هناك طريقة أخرى يمكن فيها للمجلس أن ييسر مشاركة المتضررين بشدة من عمله من خلال تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية كما تُوحي ذلك في الفصل الثامن من الميثاق. وبالنظر إلى أن

وتعزيز منظمتنا واستفادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فتلك الممارسة قائمة بالفعل في بعض المجموعات الإقليمية، على سبيل المثال، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - ويمكن توسيع نطاقها ليشمل العضوية الكاملة.

ثانيا، سنواصل جهودنا لتعزيز منع الأزمات الدولية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضمان المساءلة عند حصول هذه الانتهاكات.

ثالثا، سنسعى إلى زيادة الاهتمام الذي يوليه المجلس لمنع نشوب الصراعات وليس لتدبرها فحسب، وأن يضمن في قراراته الولايات التي تربط الأمن بتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنسانية.

رابعا، سوف نواصل تعزيز سيادة القانون في قرارات المجلس.

ومن خلال مشاركتنا في مجلس الأمن سوف نؤكد التزامنا بصون السلم والأمن الدوليين وبالحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وبوصفنا عضوا دائما في الجمعية العامة سنواصل أيضا المشاركة بهمة في عملية التفاوض من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن لجعله متمشيا مع حقائق عصرنا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لإتاحة الفرصة له لإبداء بعض الملاحظات بشأن هذه المواضيع الهامة المتصلة بمجلس الأمن.

إن الدور المركزي الذي يقوم به مجلس الأمن في إضفاء النظام على المجتمع الدولي يجعل من الحتمي على هذه الهيئة التداولية الرئيسية - الجمعية العامة - بالنظر إلى عضويتها العالمية، أن تدرس بعناية تقرير مجلس الأمن (A/64/2). وفي معرض النظر في التقرير، يدرك وفدي الحاجة الماسة إلى إصلاح تلك الهيئة الهامة جدا.

بصورة موحدة بالولاية المرتكزة على الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين.

والآن أحول اهتمامي إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الالتزام الذي قطعته بالدفع قدما بعملية التفاوض للانتهاء من العمل بصورة مبكرة. وقد تجلّى ذلك الالتزام بالتعيين الفوري لسعادة السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، لمواصلة تيسير المفاوضات الحكومية الدولية. بموجب التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وسوف نسجل في المحضر تقديرنا للعمل الشاق الذي قام به السفير تانين خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، في ظل ظروف صعبة، ونكرر تأييدنا له. ومما يثلج صدورنا بشكل خاص النتيجة التي خلص إليها في رسالته المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ومفادها أن النموذج الذي يتضمن توسيع فئتي العضوية نال أكبر قدر من التأييد، وهي نتيجة نتقاسمها.

نود الآن الإجابة على السؤال المطروح حول كيفية المضي قُدماً بالمفاوضات والوصول بها إلى نهاية مبكرة وناجحة. وفيما نحن بصدد ذلك، نرغب في التطرق إلى عدد من المسائل.

أولاً، لعل أهم مسألة نود التشديد عليها هي ضرورة الشروع في مفاوضات حقيقية. لقد ولّى منذ زمن طويل وقت تكرر مواقفنا إلى حد الغثيان. إن مواقف مختلف الدول الأعضاء ومجموعات الدول معروفة تماماً وقد استعرضت خلال المفاوضات. علينا والحال كذلك أن نتفادى اجترار نفس المواقف المرة تلو الأخرى خشية أن نترلق إلى أسلوب عمل لا متناه على غرار الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ثانياً، يؤمن وفدي بأننا، إذا أردنا الاستفادة من التقدم المحرز في الدورة الثالثة والستين، مطالبون بإعطاء الميسر ولاية واضحة بهدف إعداد نص يُطرح للمفاوضات

النسبة الكبيرة من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس تقع في أفريقيا، نعتقد أن هناك حاجة للقيام بجهود متضافرة نحو تعاون وتنسيق أوثق مع الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

نرحب، كخطوة هامة في ذلك الاتجاه، بزيارة المجلس في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في أديس أبابا. وبينما سمعنا عن محاولات مزعجة لتقويض تلك المبادرة الهامة، نأمل في استرداد الثقة بأهميتها. ونتطلع قدما إلى مزيد من التحسين في الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتمشيا مع رغبتنا في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلم والأمن، انطلقا من روح القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، لا نزال نعتقد أن الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة ستساعد مساعدة كبيرة في كفالة تمويل قابل للتنبؤ ومستدام ومرن لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

لقد قال المجلس الكثير وفعل الكثير استجابة لشواغل الدول الأعضاء فيما يتصل بالشفافية، ولكن لا يزال يتعين عليه القيام بالشيء الكثير. وفيما يتعلق بمسألة واحدة بالذات، لا يزال وفدي يشعر بالقلق لكون المجلس لا يزال يعمل على أساس نظام داخلي مؤقت لا يسمح بالتنبؤ.

من سوء الطالع، أننا ما فتئنا نشعر بالأسف بسبب عدم نجاح مجلس الأمن حتى الآن في حل بعض من حالات الصراع، وفشل فشلا ذريعا في التدخل في صراعات أخرى. أما أكثر تهديد لمصداقيته فما برح يتمثل في عجزه عن حل نزاعات متطاوله، من قبيل نزاعي الشرق الأوسط والصحراء الغربية. ونأمل أن يتعافى المجلس من تآكل مصداقيته وذلك بتجاوز انقساماته والمصالح الوطنية لأعضائه وأن يضطلع

اسمحوا لي أن أتناول جوهر المفاوضات. لقد شددت وفود عديدة على ضرورة اتباع نهج قائم على الأخذ والعطاء وتقديم التنازلات. ويشاطر وفدي وجهة النظر هذه تماما. بيد أننا نؤمن بأن مثل ذلك النهج لا يتوفر إلا في إطار مفاوضات حقيقية وليس بمجرد تكرار نفس البيانات.

إن ملامح النتيجة المرتقبة قد تم تحديدها بالفعل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي أجمع فيها قادتنا على ضرورة إصلاح مجلس الأمن لجعله أوسع تمثيلا وأكثر فعالية وشفافية على نحو يعزز فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته.

وإذ يعتبر وفدي ما سلف ذكره موجهاً نتبعها في مفاوضات الإصلاح فإنه يؤمن بأن عدم تمثيل أفريقيا بالمرّة في فئة العضوية الدائمة والتمثيل غير المتكافئ للبلدان النامية في المجلس عموماً أمر يستدعي التصدي له. إننا سنواصل التعامل مع تلك المفاوضات على أساس الموقف الأفريقي الموحد كما يرد في توافق آراء إيزولويني. وأياً كانت الحلول الوسطى التي سيتم التوصل إليها فلا بد أن تكفل تمثيلاً فعالاً لأفريقيا في فئة العضوية الدائمة في المجلس وقدر أكبر من التمثيل للبلدان النامية.

بالنسبة لنا، يعني ذلك توسيع عضوية المجلس في الفئتين. وغني عن القول أن توسيع العضوية غير الدائمة وحدها لا يستجيب للمتطلبات التي وضعها قادتنا. والسؤال مطروح مع ذلك عما إذا كان الحل الوسط - أيّا كان معناه - يستجيب لتلك المتطلبات وللتطلعات المشروعة لأفريقيا إلى تمثيل دائم. إننا غير مقتنعين بذلك لأنه إذا كان الحل الوسط لا يتصدى لتلك الشواغل فإنه لن يكون أكثر من مجرد محاولة للتهرب من تصحيح أوجه الإجحاف في التشكيلة الحالية للمجلس.

على أساس المواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء على مدى السنين. إننا مقتنعون بأن الوفود، بدون وجود نص مثل هذا يطرح للمفاوضات، ستكرر على الأرجح مواقفها. مثل هذا النص، إذن، يمثل ضرورة حتمية لدفع العملية في اتجاه المفاوضات الحقيقية.

ثالثاً، وكما أسلفنا، ينبغي على ورقة مثل هذه، أي النص المعدّ للتفاوض، أن تسعى إلى تضيق نطاق الخيارات وذلك بالتركيز على الخيارات التي يُحتمل أن تلقي أكبر قدر من التأييد المطلوب. إن تضيق نطاق الخيارات ينبغي أن يتم على أساس ما تم تحقيقه بالفعل في الدورة السابقة كما يرد ذكره بوضوح في رسالة الميسر التي أشرت إليها للتو، أي نموذج زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا الفئتين وهو النموذج الذي يلقى أكبر قدر من التأييد.

ومع ذلك، نشجع الميسر على الاستمرار في مشاوراته على أوسع نطاق مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والتحلي بالجرأة اللازمة ليمنع محاولات البعض أخذ عملية الإصلاح رهينة بين أيديهم. وينبغي على الدول الأعضاء الراغبة في إحداث إصلاح حقيقي وجذري للأمم المتحدة على وجه العموم، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن تحتشد بصورة صريحة وواسعة وراء ذلك الهدف وأن تسعى إلى إلقاء المسؤولية الأخلاقية عن الإصلاح بكل ثقلها على عاتق القانعين بالوضع الراهن. وينبغي أن يكون ذلك هو الطريق الذي نسلكه من أجل المثل العليا العزيزة على المنظمة.

رابعاً، وتفادياً لضياح الزخم الذي حققناه بالفعل، نطلب من السفير تانين أن يعلن في غضون الأيام القليلة القادمة استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يضع الإعلان أمام الوفود جدولاً زمنياً واضحاً للاجتماعات يعكس الطبيعة الملحة للمسألة.

التي دامت لأكثر من ١٥ عاما في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية بدون أن تؤدي إلى أية نتيجة. ينبغي لنا أن نتقل إلى مرحلة المفاوضات الفعلية بأسرع ما يمكن.

تفضل كوبا زيادة عضوية مجلس الأمن فورا في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. لكن الهدف لا ينبغي أن يكون زيادة العضوية من أجل الزيادة فحسب، بل تصحيح الإجحاف الناجم عن التمثيل الناقص للبلدان النامية في المجلس. إن كوبا لن تؤيد أي توسيع جزئي أو انتقائي للعضوية أو تشكيل عضوية المجلس على حساب البلدان النامية.

إن زيادة المقاعد غير الدائمة وحدها سيوسع أكثر الهوة الواسعة أصلا الموجودة حاليا بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. أما زيادة المقاعد الدائمة دون سواها فسيجعل من المجلس هيئة أقل تمثيلا مما هو عليه الآن وبالتالي أقل شرعية وفعالية.

لا مجال لتمثيل عادل في المجلس طالما ظلت البلدان النامية، بما فيها مناطق بأسرها، ناقصة التمثيل تماما في فئة العضوية الدائمة. كيف للمرء أن يعزل حقيقة أن أفريقيا لا تمتلك حتى الآن مقعدا دائما في المجلس بينما أكثر من نصف البنود في جدول أعماله تتعلق بمشاكل تلك القارة؟ ذلك هو السبب وراء تأييد كوبا المطلق لمطلب البلدان الأفريقية بمقعد دائم. كما أن مناطق أخرى بأسرها، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا تتمتع بتمثيل دائم.

ينبغي أن تتمتع المقاعد الجديدة التي سيتم إضافتها، بما في ذلك في فئة العضوية الدائمة، بذات الصلاحيات والحقوق التي تتمتع بها المقاعد الحالية بدون إخضاعها لأي معايير انتقائية أو تمييزية.

إن الطريق أمامنا سيكون وعرا ولكنني أؤكد لكم على أن وفدي عازم على أن يسير فيه حتى النهاية وعلى تقديم المساعدة للرئيس وللسمفير تانين بكل الوسائل المتاحة له.

السيد بينيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

تدرك كوبا أن جهودا قد بذلت بغية تحسين نوعية التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2). ومع ذلك، يتبقى عمل كثير ينبغي القيام به. ويبقى التقرير في الأساس وثيقة وصفية، مفيدة جدا كمرجع في المكتبات ولكن ينقصها النهج التحليلي الذي تحتاج إليه الدول الأعضاء لتتمكن من تقييم عمل المجلس.

إننا نصر على أنه ينبغي للمجلس رفع تقارير سنوية للجمعية العامة تتسم بروح التحليل حقا ومضمون موضوعي، كما ينبغي عليه أيضا رفع التقارير الخاصة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق اللتين لا أثر لهما للأسف حتى اللحظة. وتشدد كوبا على مسؤولية المجلس بأن يقدم تقارير للجمعية العامة بشأن عمله إذ أننا، وفق الميثاق، قد أوكلنا إلى ذلك الجهاز ذي العضوية المحدودة، المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عنا.

يحتاج مجلس الأمن إلى إصلاح عاجل وعميق. ولن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة حتى يتم إصلاح المجلس. وينبغي عدم تأجيل مثل ذلك الإصلاح المرة تلو الأخرى أو إعطائه درجة أدنى من الأهمية. كذلك لا يمكن الاستمرار في تجاهل شكاوى الأغلبية.

شاركت كوبا بفعالية في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وللأسف لم يُحرز تقدم واضح في العملية. إن التحدي الأكبر أمامنا هو أن نمنع بأي ثمن العملية التفاوضية من أن تصبح تكرارا للمداولات

في الاعتبار حقا آراء مجموع الأعضاء في المنظمة قبل اتخاذ القرارات ويضمن قدرا من الانفتاح الحقيقي على الدول غير الأعضاء في تلك الهيئة.

أخيرا، أود أن أعلق على مسألة إجرائية نعتبرها مهمة. فكوبا تعتقد أننا يجب أن ننظر جديا في المستقبل فيما إذا كان ينبغي لنا الاستمرار في عقد مناقشات مشتركة بشأن البندين ٩ و ١١٩ في الجمعية العامة. وتوجد علاقة وثيقة بين هذين البندين ولا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال. وفي الوقت ذاته، حينما يكون على الوفود أن تتناول في بيان واحد اثنين من البنود الوثيقة الصلة والشاملة، فإنها يجب أن تحذف الكثير من الملاحظات الهامة، مما يمنع إجراء ذلك النظر المعمق الذي نحن بحاجة ماسة إليه. إننا نعتقد أنه، نظرا لما ينطوي عليه بندا التقرير السنوي لمجلس الأمن وإصلاح المجلس من أهمية وآثار، ينبغي النظر في كل واحد منهما بمفرده في الجمعية العامة.

السيد غوتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): من الواضح أن عملية إصلاح مجلس الأمن مسألة ينبغي تناولها على سبيل الأولوية في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بحقيقة أن الرئيس قد أعاد تعيين زميلنا السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية في الجلسات العامة غير الرسمية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك. ونحن على ثقة أننا بدعم الرئيس ومساعدة السفير تانين سنتمكن من إحراز تقدم جوهري بشأن هذه المسألة الهامة. كما أود أن أشكر السفير توماس ماير - هارتنغ، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرض التقرير السنوي لذلك الجهاز (A/64/2).

وإلى جانب تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/64/PV.43)، يود

إن موقف كوبا حاضرا ومستقبلا إزاء حق النقض (الفيتو) موقف واضح ويتلخص في أن الفيتو امتياز عفا عليه الزمن، ومعاد للديمقراطية، وينبغي إلغاؤه بأسرع ما يمكن. ومع ذلك، فطالما كان الفيتو موجودا فإنه ينبغي على الأقل أن تتمتع به نسبة معقولة من البلدان النامية. ذلك هو السبيل الوحيد أمام البلدان النامية لتمكين من إحداث أثر حقيقي على عمل مجلس الأمن. إن قبول أعضاء دائمين جدد بدون حق النقض سيكون عبارة عن إنشاء فئة جديدة لأعضاء المجلس، وكوبا لا تؤيد ذلك. فلا يوجد أي مبرر لانضمام البلدان النامية كأعضاء دائمين جدد بمركز دون مركز الأعضاء الدائمين الحاليين.

ويجب أن تكون أغلبية الأعضاء الجدد الدائمين وغير الدائمين من البلدان النامية. وينبغي أن تمنح العضوية الدائمة لبلدين أفريقيين على الأقل، ولبلدين ناميين من آسيا وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بحجم مجلس الأمن، نعتقد كوبا أن المجلس الموسع ينبغي أن يتشكل من عدد لا يقل عن ٢٦ عضوا. وعليه، ينبغي أن تكون النسبة بين عدد أعضاء مجلس الأمن وعدد أعضاء المنظمة أقرب قليلا على الأقل إلى النسبة التي كانت قائمة عند تأسيس المنظمة.

وينبغي لإصلاح المجلس أن يتضمن بالضرورة تحديدا شاملا لأساليب عمله. ومع أن بعض التغييرات المتواضعة أجريت في السنوات الأخيرة، فإن أغلبية تلك التغييرات كانت شكلية أكثر منها موضوعية. وفي حقيقة الأمر فإن مجلس الأمن حاليا يفتقر إلى الديمقراطية والشفافية والكفاءة.

إننا ندعو إلى مجلس أمن تكون فيه المشاورات في الغرف المغلقة أمرا استثنائيا. ونتطلع إلى مجلس يتناول المسائل الواقعة ضمن ولايته ولا يقحم نفسه أو يتدخل في المسائل الواردة ضمن ولايات الهيئات الأخرى. ونريد مجلسا يأخذ

موضوعية أكثر وأن نضع صيغة للمفاوضات تتجاوز تعبير كل دولة عضو عن موقفها إزاء هذه المسألة.

وتعبر بيرو مرة أخرى عن اعتقادها بأنه من أجل تكييف مجلس الأمن مع حقائق الواقع الجديدة، من الضروري قبول أعضاء جدد في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وسيعزز ذلك التمثيل الإقليمي العادل والمنصف، الذي يعكس صورة أقوى لشرعية المجلس. وفضلاً عن ذلك، وكما قال وفد بلدي، فقد حان الوقت لإعداد اقتراح بناء للتغيير الذي يزيد عدد الأعضاء الدائمين، وهو أمر أساسي إن كان لنا أن نظور عملية إصلاح فعالة للمجلس وتؤدي إلى تغيير الوضع الراهن.

وزيادة على ذلك، فيما يتعلق بحق النقض، فقد ظلت بيرو على موقفها القائم على المبدأ والثابت الذي يهدف إلى إزالته النهائية. ولكن بالروح البناءة ذاتها، ومن أجل تجنب وصول عملية المفاوضات إلى طريق مسدود، عبّر وفد بلدي عن موقفه بضرورة الالتزام، في المرحلة الأولى، بتقييد استعمال حق النقض، وفقاً للقاعدة المكرسة أصلاً في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، تعتقد بيرو أن من المهم التوصل إلى توافق في الآراء يكون من شأنه السماح بوضع قيود دقيقة على استعمال حق النقض، مما سيمنع تطبيقه في الحالات المتعلقة بالإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأعمال المتكررة التي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

إننا نواجه تحدياً ملحا لتحقيق تقدم جوهري بشأن هذه المسألة التي تنطوي على أهمية أساسية للمنظمة ولجميع الدول الأعضاء. ولذلك تؤكد بيرو مجدداً أنه ينبغي أن تعقد الجولات القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية بفكرة البدء في مرحلة نستطيع أن نضع فيها مشروع نص يتضمن العناصر الملموسة المتعلقة بجميع جوانب هذه العملية، وذلك

وفد بلدي أن يبدي بعض الملاحظات التي نعتبرها ذات صلة بالمسألة قيد نظرنا اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن السنوي، يسترعي وفد بلدي اهتماماً خاصاً إلى المقدمة التي توفر أساساً للتأمل والتحليل فيما يتصل بطائفة واسعة من المواضيع التي ينظر فيها المجلس. إلا أننا نعتقد أن المضمون الوصفي للتقرير يمكن تكميله بمزيد من المعلومات الموضوعية عن المسائل التي جرى تناولها، ولا سيما عن القرارات التي اتخذت. ومن خلال التعرف أكثر على عمل المجلس، يمكننا أن نحصل على منظور أشمل بشأن تلك المسائل، ولا يعود التقرير مقتصرًا على قوائم بالأنشطة.

وتؤمّن بيرو إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف والأمن الجماعي كآليتين أساسيتين لصون السلم والأمن الدوليين، وهو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، من الأمور التي لا غنى عنها أن يواصل المجلس جهوده لتعزيز الشفافية والانفتاح في أعماله. ومن المهام الملحة القيام بالتقييم الذاتي لتحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتعزيز كفاءة وفعالية تلك الأعمال.

كما يود وفد بلدي أن يشير إلى مسألة نعلق عليها أهمية خاصة، وهي عملية إصلاح مجلس الأمن. وفي الدورة السابقة للجمعية العامة، انخرطنا في جولات المفاوضات الحكومية الدولية التي مكنتنا من أن نحدد بوضوح مواقف عدد كبير من وفود الدول الأعضاء.

إننا بحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر كفاءة وشفافية وديمقراطية وتمثيلاً ويعكس حقائق الواقع الدولي المعاصر. ولهذا السبب، وبعد ثلاث جولات من المفاوضات، يعتقد وفد بلدي أن علينا أن نبدأ العمل على وضع خطوط رئيسية لاقتراح عام يستهدف الغاية الهامة المتمثلة في إصلاح المجلس. ومن الحيوي أن تبدأ عملية المفاوضات التركيز على نقاط

جيدا للمزيد من المناقشات الموضوعية في الجمعية العامة. ومن الأساسي زيادة تعزيز نوعية التقرير وذلك للقيام بشكل أفضل بعرض الدور المتزايد للمجلس ومشاركته في ظل الظروف الصعبة الحالية. وعلى نحو أكثر تحديداً، من الضروري إيجاد الطرق الملائمة ليشمل التقرير شواغل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة، والتنسيق بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، والمصالح المشروعة للبلدان المعنية ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام.

وفي الحالات التي لم يتمكن المجلس من اتخاذ إجراءات بشأنها، هناك ضرورة أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب الآلية لكيفية الاستعمال الكامل لمواد الفصل السادس من الميثاق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولتحقيق ذلك، يعتقد الوفد الفيتنامي أن هناك مجالا لإجراء المزيد من المشاورات، ليس مع كل أعضاء المجلس فحسب بل أيضاً مع أعضاء الأمم المتحدة، في عملية وضع الخطوط العامة للتقرير السنوي وصياغته النهائية بحيث يكون أكثر تحليلاً وتوازناً وموضوعية. ونظراً للقيمة المضافة والإسهامات المحتملة التي قد تفضي إليها هذه التفاعلات والإسهامات، تؤيد فييت نام بقوة استمرار ممارسة إجراء مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء أثناء إعداد تقرير المجلس السنوي.

أما بخصوص إصلاح مجلس الأمن، فإننا تشجعنا من الخطوات الإيجابية المتخذة خلال الفترة قيد الاستعراض، داخل المجلس وخارجه، للمضي قدماً بهذه العملية الصعبة. ونظراً لتزايد عبء العمل، بذل أعضاء المجلس والأمانة العامة جهوداً جديرة بالثناء لتعزيز شفافية المجلس وفعاليته. فعلى سبيل المثال، تم اعتماد عدد من التدابير المتوخاة في بيان لرئيس المجلس الوارد في الوثيقة S/2006/507، أفضت إلى استجابات نشطة من الأعضاء والأطراف المعنية. ونتيجة

لإجراء المزيد من المفاوضات الفعالة والمحددة التي تتيح لنا تحقيق النتائج الملموسة المرجوة. وبيرؤ على استعداد للمشاركة في هذه العملية.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير توماس ماير - هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة (A/64/2).

ويود الوفد الفيتنامي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/64/PV.43).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألفت الحالات الدولية المتزايدة التعقيد وتعدد الأبعاد على كاهل مجلس الأمن المزيد من المسؤوليات الصعبة في تحمل مهمته النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ويشيد وفدي بالجهود التي بذلها أعضاء المجلس لتنفيذ هذه المهمات، لا سيما إدارة برنامجه الزاخر بصورة سلسلة، واستعراض حالات الصراع في أفريقيا، وأوروبا، والأمريكتين، وآسيا بشكل منتظم واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها والتشاور مع الأطراف المعنية للرد بسرعة على الأعمال الإرهابية والأزمات الأمنية في مختلف المناطق من العالم.

ويود وفدنا أيضاً أن يشدد على مدى الجهد الذي بذله المجلس والاهتمام الذي كرسه للنظر في المسائل المواضيعية والعامة وغيرها - بما فيها مسائل حفظ السلام، وبناء السلام، والوساطة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن - وكذلك عمل هيئاته الفرعية.

ويعكس التقرير السنوي لمجلس الأمن هذا العام تحسناً فيما يتعلق بصيغته ومضمونه كليهما. ويشكل أساساً

إن استعمال الأعضاء الدائمين لحق النقض، في انتظار إلغائه نهائياً، ينبغي أن يكون مقيّداً. وإلى جانب الجهود المتضافرة، ينبغي كذلك زيادة تعزيز الدبلوماسية الوقائية، لتسوية الصراعات بالوسائل السلمية وليس بردود الفعل التي تشمل جزاءات عقابية تعسفية.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجدداً موقفنا الثابت المتمثل في أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن في فئتي عضويته كليهما، الدائمة وغير الدائمة، مع زيادة تمثيل البلدان النامية.

ونحن على اقتناع راسخ بأن الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة لحظة حاسمة. لقد حان الوقت لأن تعمل الدول الأعضاء معاً، وبروح من الشراكة، والحل الوسط والمرونة، كي تتمخض نتيجة مثمرة عن جهودنا لإصلاح مجلس الأمن.

وعلى هذه الخلفية، نرحب بمبادرة الرئيس بتحديد إصلاح مجلس الأمن كأحدى الأولويات الرئيسية لهذه الدورة. ونقدر أيما تقدير التزامه ببذل كل ما في وسعه لتحقيق عملية الإصلاح في أقرب وقت ممكن. ونود أن نهني السفير ظاهر تانين على جهوده الدؤوبة فيما يتعلق بالمهمة التي أوكلت إليه بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ونود أن نؤكد له دعمنا التام.

وأخيراً، أود أن أعرب عن عميق امتناني على الدعم والتشجيع اللذين تلقيناهما من عدد من الدول الأعضاء بخصوص مبادرتنا من أجل التشاور معها أثناء إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن في العام الماضي.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية):
يرغب وفد بلدي في أن يقصر ملاحظاته على البند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

لذلك، ومقارنة بعدد من السنوات الماضية، يعقد المجلس الآن المزيد من الجلسات العامة ويتشاور بشكل أكثر تواتراً مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وأتيحت فرص أكبر للأعضاء المنتسبين إلى الأمم المتحدة للتكلم أمام المجلس قبل أن يتخذ الإجراءات.

وفي الجمعية العامة، وفي ظل القيادة الحكيمة للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين، دخل المقرر ٥٥٧/٦٢ حيز النفاذ في شباط/فبراير ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومما يثلج الصدر أن الاجتماعات غير الرسمية بخصوص كل موضوع من مواضيع الإصلاح قد حفزت على المشاركة الحثيثة من قبل الدول الأعضاء في كل اجتماع. واغتنمت دول أعضاء عديدة هذه الفرص لعرض مواقفها واقتراحاتها، في جهد منها للإسراع بعملية الإصلاح والتوصل إلى صوت مشترك بشأن هذه المسائل. ونأمل أن تؤخذ هذه الأفكار والإسهامات القيمة بعين الاعتبار في الإعداد للمرحلة التالية من مفاوضاتنا الحكومية الدولية.

ومع ذلك، لم يحدث اختراق في عملية إصلاح المجلس. فلا يزال هيكل عضويته الحالي يواصل تحديه لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية وفي مبادئ المساواة والتمثيل والتعبير السليم عن الحقائق الجغرافية السياسية لعصرنا.

ولكي تتكامل المفاوضات القادمة بالنجاح، لا بد من تناول إصلاح مجلس الأمن بطريقة أكثر شمولاً وشفافية وتوازناً. ويتعين على إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله كفاءة أن يعبر جدول أعمال المجلس عن احتياجات ومصالح كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشكل موضوعي ومعقول وغير انتقائي وغير تعسفي.

وبشأن مسألة التمثيل الإقليمي، فإن الحل يتعين أن يكون عادلا ومنصفا. ونحن نولي أهمية كبيرة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل مع التركيز على المجموعات غير الممثلة أو الناقصة التمثيل، بخاصة تلك التي تنتمي إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما يولي وفد بلدي أهمية خاصة لكفالة تمثيل الدول الصغيرة في مجلس الأمن.

واستنادا إلى موقف وفد بلدي بخصوص الفئات والتمثيل الإقليمي، فإنه يفضل أن يضم المجلس الموسع ٢٤ أو ٢٥ عضوا بإضافة ستة أعضاء دائمين جدد وأربعة أو خمسة أعضاء غير دائمين إضافيين.

ونعتقد بقوة أنه لإحراز التقدم الضروري في مفاوضاتنا، يتعين علينا بصفة رئيسية أن نتوصل إلى قرار بشأن فئات توسيع عضوية مجلس الأمن. ونشاط الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الرأي الذي أعربت عنه بعبارة واضحة ولا لبس فيها بخصوص تفضيلها لزيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين الحاليتين. ونتوقع أن يأتي النص التجميعي المقترح للرئيس معبرا عن ذلك الواقع.

وأخيرا، أود أن أرحب بقرار الرئيس جعل إصلاح مجلس الأمن إحدى أولوياته وأن أعرب عن أمل وفد بلدي الصادق في أن تحرز هذه الدورة للجمعية العامة، في ظل قيادته القوية، تقدما ملموسا على طريق الإصلاح المبكر للمجلس على نحو ما كلفنا به جميعا زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

السيد لاغئر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر مجلس الأمن على تقريره السنوي (A/64/2) ونرحب بتقدمه إلى الجمعية العامة. والتقرير عنصر هام في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وهو يوفر الأساس لحوار مؤسسي بين هذين الجهازين. ونرحب أيضا بالتبادل

منذ اتخاذ القرار التاريخي ٥٥٧/٦٢، عُقدت ثلاث جولات من المفاوضات الحكومية الدولية في شكل جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة في ظل القيادة المحنكة للسفير ظاهر تانين. وأتيحت لنا فرصة لسماع الدول الأعضاء تؤكد مجددا موافقها القائمة على المبدأ، وتطرح أيضا بعض المقترحات الجديدة بشأن المسائل الرئيسية الخمس المرتبطة بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وبينما تقترب الآن من جولة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية خلال دورة الجمعية الحالية، يرغب وفد بلدي في أن يردد بقوة الموقف الذي عبر عنه كثير من المتكلمين السابقين، ومؤداه أنه لدفع العملية قدما، يتعين على الرئيس تقديم نص تجميعي بشأن مواقف الدول الأعضاء ليتسنى لنا الدخول في مفاوضات حكومية دولية حقيقية بشأن إصلاح المجلس.

إن موقف منغوليا إزاء إصلاح مجلس الأمن موقف معروف جيدا. فنحن نؤيد باستمرار التوسيع العادل والمتكافئ للمجلس بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء مع كفالة التمثيل الواجب للبلدان النامية والمتقدمة النمو. ويسترشد موقفنا إزاء توسيع المجلس في كلتا الفئتين ويستند إلى تشكيل تشريعي ومحدد بالميثاق واعتبارات سياسية تجسد التغيير في ميزان القوى، ومبادئ العدالة والمساواة لكفالة زيادة تمثيل العالم النامي وتعزيزه.

يشاطر وفد بلدي غالبية الدول الأعضاء رأيها الذي مفاده أن حق النقض يتنافى مع روح العصر ويتعين إعادة النظر فيه والحد منه على أن يكون الهدف النهائي إلغاؤه. ومع ذلك فإن هذا الحق يجب، ما دام قائما، توسيع نطاقه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد لتفادي إيجاد فئة جديدة من عضوية المجلس. ونؤيد أيضا الموقف الذي عبرت عنه بوضوح الدول الطامحة إلى العضوية الدائمة بخصوص الوقف الاختياري لاستخدام حق النقض لحين تنفيذ عملية الاستعراض المقترحة.

بخصوص المسائل الإجرائية، فإن ثمة حاجة إلى إشراك جميع الدول الأعضاء بطريقة أكثر تفاعلية وفي مرحلة أبكر أثناء عملية صياغة التقرير السنوي للمجلس. وعقدت جلسات غير رسمية لإتاحة فرصة للدول غير الأعضاء في المجلس للإعراب عن آرائها. وينبغي القيام بذلك بطريقة أكثر منهجية وقبل الانتهاء من صياغة التقرير بوقت كافٍ. ومن بين الخيارات الأخرى التي يمكن النظر فيها عقد مناقشة مفتوحة في المجلس في مرحلة مبكرة في عملية الصياغة.

لماذا نحتاج إلى مزيد من التحليل والشفافية؟ إن الكثير من الدول الأعضاء من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات أو بأموال. ومن واجب جميع الدول الأعضاء تنفيذ التدابير القسرية. وتنفيذ تلك التدابير بدون المشاركة في عملية اتخاذ القرار يتطلب، على الأقل، شفافية المعلومات. ونحن مدينون لمواطنينا ولبرلماننا الوطنية بأن نشرح لهم كيف تُنفق أموال دافعي الضرائب.

ومع بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن التي تعقد في شكل جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة، وصلنا الآن إلى مرحلة جديدة في النظر في هذه المسألة. غير أن تقييمنا متشائم إلى حد ما. وعلى الرغم من وجود شكل جديد للمناقشات، فإننا لم نحرز بعد تقدما جوهريا. فالمواقف بشأن توسيع العضوية ما زالت مترسخة إلى حد كبير. وسويسرا مقتنعة بأن النموذج الوسيط لا يزال هو الخيار الواقعي الوحيد للخروج من المأزق. وذلك النهج لا يحكم مسبقا على النتيجة النهائية لجهود الإصلاح لكنه يسمح لنا حقا بأن نخطو خطوة إلى الأمام. ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لبدء مناقشة جادة حول المعايير المحددة لذلك النموذج. وإذا لم نتمكن من إبداء المزيد من المرونة، فإننا سنظل في براثن المأزق الراهن.

غير الرسمي للآراء الذي قدمته وفود أوغندا وفيت نام والنمسا للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن ونرحب كذلك، وكما ذكر بالفعل، بالمناقشة البناءة والقيمة بين أعضاء المجلس ومجموعة الدول الخمس الصغيرة. ومع ذلك يؤسفنا أن التقرير، مثلما حدث في السنوات السابقة، ليس على مستوى توقعاتنا من حيث المضمون والجوانب الإجرائية على السواء.

وبخصوص المضمون، فإننا ما زلنا في انتظار تقرير تحليلي بقدر أكبر وبالتالي يكون أوثق الصلة بجميع الدول الأعضاء. ونحن ندرك الصعوبات التي ينطوي عليها إعداد تقرير يتجاوز مجرد سرد أنشطة المجلس وجلساته. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن التحسين أمر ممكن. وعلى سبيل المثال، فإن التقرير لا يؤكد على الصلات التي تربط بين القضايا المواضيعية والإقليمية والقضايا المتصلة ببلدان محددة. وملخصات المناقشات الواردة في التقرير غالبا ما تكون غير مكتملة ولا تعبر بدقة عن المناقشات التي يشهدها المجلس. وعلى وجه الخصوص لا يوجد تحليل للتحديات التي تواجه المجلس ولا لتقييماته ولا للأساس المنطقي للقرارات التي اتخذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومن بين سبل تحسين المضمون الجوهرى للتقرير تضمينه ملخصات تحليلية من رئاسات المجلس الـ ١٢. ويمكن أن يتمثل خيار آخر في اتباع نهج عملي أمثل - الدروس المستفادة - بخصوص قضايا محددة مدرجة في جدول أعمال المجلس، على النحو الذي دعت إليه مرارا مجموعة الدول الخمس الصغيرة. وفي هذا السياق، كلفت سويسرا بإعداد ورقة موجزة لتحليل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا باعتبارها دراسة حالة لتفاعل المجلس مع عملية لحفظ السلام. ويسعدنا تعميم تلك الدراسة بمجرد الانتهاء منها.

التحسينات لن تضمن المزيد من الشفافية وزيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء في عمل المجلس فحسب، بل إنها ستكون أيضا في صالح المجلس بإضفاء سلطة أكبر على قراراته، وبالتالي الإسهام في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي تأييد البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، والممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أشير أيضا إلى اهتمام بلدي الشديد بمناقشة اليوم حول مجلس الأمن، وبخاصة النظر في تقرير ذلك الجهاز المهم (A/64/2) وفي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

يشيد وفد بلدي بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على تقديمه تقريره (A/63/47). وقد وفر الفريق، نتيجة لعمله الهام، أساسا لعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

يحيط وفد بلدي علما بتقرير مجلس الأمن. ونود الإعراب عن الامتنان على الجهود التي بذلها ذلك الجهاز للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويهدف نظر الجمعية العامة في التقرير إلى الاستجابة للحاجة الجوهرية إلى أن يكون مجلس الأمن قابلا للمساءلة وأن يتحلى بروح المسؤولية تجاه الجمعية العامة التي يُمثل فيها الأعضاء بالكامل.

والتقرير يتضمن تفاصيل كثيرة بشأن الأحداث، وبالتالي فهو يوفر لنا عرضا كاملا للمسائل العديدة وذات الطابع المتنوع التي كانت قيد نظر المجلس خلال فترة الـ ١٢ شهرا من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه

وستواصل سويسرا، مع شركائها في مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة، التركيز على مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن باعتبارها مسألة ذات أولوية. ويتعين القيام بتحسين أساليب العمل أيا كان السيناريو وبصرف النظر عن اتفاقنا أو عدم اتفاقنا على توسيع عضوية المجلس. وقد ألقينا الضوء مرارا على تلك النقطة هنا، وكذلك في مناقشات مباشرة مع أعضاء مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، فإننا نقدر بشدة الدعوة التي وجهها الرئيس الياباني للفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس إلى إجراء تبادل موضوعي وصريح جدا للآراء مع أعضاء المجلس في تموز/يوليه. ونرحب بالتابعة المبكرة بهذا الخصوص.

ترد أفكارنا بشأن تحسين أساليب العمل في الورقة المفاهيمية لمجموعة الخمسة، التي جرى تميمها في نيسان/أبريل. وتركز تلك الأفكار على الشفافية وإمكانية الوصول والكفاءة والتنفيذ وسيادة القانون واستخدام حق النقض وعمليات حفظ السلام والمساءلة والعلاقات مع الجمعية العامة. ونأمل أن تكون هذه الورقة مصدر إلهام لإجراء تغييرات في ممارسات المجلس وفي أن تسهم في التوصل إلى قرار شامل بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وأفضل سبيل لتطوير أساليب العمل هو تقييم الأساليب التي نجحت في الماضي ومعرفة السبب في أن قرارات المجلس لا تنفذ بالقدر الكافي في الغالب. وقد أشرت بالفعل إلى الدراسة التي كلفنا بإجرائها بشأن البعثة في إثيوبيا وإريتريا. ونحن ندعم أيضا مشروعا يرصد كيفية إدماج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٥) في عمل المجلس بوجه عام.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن إجراء المزيد من التحسينات في أساليب عمل المجلس أمر يصب في مصلحة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء. وهذه

وهو أن تصبح منظمة عالمية. واليوم، جميع دول العالم تقريباً في العالم أعضاء في المنظمة.

وتلك الخطات التاريخية المضيئة في حياة منظمنا ينبغي لها بحق أن تذكرنا بأننا لا نعيش في عالم متحجر. فليس بوسع مجلس الأمن تحمل مسؤولياته بدون الاعتراف بهذه الدينامية التي مما يعززها في شكلها الحالي ظهور قوى جديدة على الساحة السياسية الدولية ولا يمكن حرمانها للأبد من أخذ مكانها الصحيح في المجلس. إن القرار الذي اتخذته قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ - بأنه يجب إصلاح مجلس الأمن بدون تأخير لأنه يشكل عنصراً أساسياً في تحديث الأمم المتحدة - يجسد هذا الاستعداد للسير بمنظمنا في هذا الاتجاه.

لقد طُلب إلى الأمم المتحدة، والتي نود أن نراها كيانا حياً ينبض بالحياة، أن تتطور، ولكي نفعل ذلك، يجب عليها اتخاذ موقف يقوم على الشفافية والعدالة والديمقراطية الحقيقية، على أساس المساواة في السيادة بين الدول، لأنها بغير ذلك ستؤول إلى مصيرها المأساوي حيث ستصاب بالتصلب والشلل.

وبالتالي يجب على مجلس الأمن، الذي يشكل إصلاحاً محور مناقشتنا، أن يواجه الخلل المأساوي الذي يتسم به الآن. ونذكر أن الأمل بإجراء إصلاح حقيقي يصطدم مع المصالح الوطنية والانشقاق في بعض المواقف، كما شهدنا طوال المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت في ١٩ شباط/فبراير. ونعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نسعى لمجرد حل مؤقت آني وانتقالي، وبدلاً من ذلك، يجب علينا المضي قدماً نحو إجراء حقيقي لهذا الجهاز بكل طريقة وفي كل مجال. ويجب على الدول الأعضاء، في الواقع، أن يكون لديها إرادة سياسية حقيقية لإجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن

٢٠٠٩. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن النهج الوقائي الصرف للتقرير يحد من عمق فهمنا للتحديات التي تواجه المجلس في تنفيذ الولاية التي أوكلها إليه الميثاق. وفضلاً عن ذلك، يبدو من الواضح أن المجلس ينبغي له مواصلة تحسين قدرته على الإنذار المبكر والتركيز على الدبلوماسية الوقائية، بدلاً من أن يجد نفسه مضطراً للرد على الأحداث بعد وقوعها.

لقد أحسن الرئيس صنعا بالتركيز في رئاسته على قضايا العدالة والسلام والأمن التي تشمل جعل إصلاح منظومة الأمم المتحدة إحدى أولوياته، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إصلاح مجلس الأمن يقع في صلب الإصلاح العام للأمم المتحدة. وهو حجر الزاوية لذلك الجهد.

قبل ثلاثة أيام، أقيمت احتفالات في ألمانيا لإحياء ذكرى إسقاط حائط برلين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، الذي كان يسمى حائط العار. لقد كان ذلك اليوم الذي لا ينسى بشيراً بظهور نظام جديد في أوروبا. وردد الناس أغاني الحرية ورحبوا بمقدم الديمقراطية وقرروا إنهاء الحرب الباردة. وأسفر ذلك النظام الجديد عن ظهور دول جديدة، أضافت لاحقاً إلى عالمية الأمم المتحدة عندما انضمت إلى المنظمة. وبالقيام بذلك، فإن تلك الدول حذت حذو الكثير من البلدان الأفريقية، قبل ثلاثة عقود، عندما هدمت هي الأخرى حائط عار آخر. ومن رماد فوضى الحرب، ظهر عالم جديد كان من المفترض أن تسوده العدالة والسلام والأمن للجميع. وقربنا ذلك أكثر من أي وقت مضى من تحقيق تطلعات الرجال والنساء الذين هدموا جداراً آخر للعار بعد استردادهم لإنسانيتهم.

لقد نشأ من الفوضى نظام جديد، وتلك هي الكيفية التي أنشئت بها منظمنا. ومنذ بدايتها أعلنت حلماً تحقق الآن

وأؤكد له على دعم وفد بلدي الثابت لأي إجراءات قد يتخذها لإنجاز هذه العملية في هذه الدورة وفي ظل رئاسته.

لئن كنا نؤيد البيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، أود أيضاً أن أعرب عن وجهات نظرنا بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال اليوم، وهما تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/64/2) و”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة”، وذلك بإبداء التعليقات التالية:

أولاً، بخصوص التقرير السنوي لمجلس الأمن، أود أن أشكر سفير النمسا، على توليه عرض تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، فإن نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس هو الفرصة الوحيدة أمامها لتقييم عمل المجلس بعمق وتحديد ما يجب القيام به لتحسين أساليب عمله.

هذا العام، ومرة أخرى، يشكل تقرير مجلس الأمن خلاصة وافية للقرارات المتخذة وهو إلى حد ما سرد واقعي لعمل تلك الهيئة. وبالتالي، ما زلنا بعيدين عن التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء، التي طلبت تقديم تقرير سنوي تحليلي. ومن المنطلق نفسه، أود أن أذكر أيضاً بأن الجمعية العامة كانت قد اقترحت على المجلس أن يقدم بانتظام تقارير مواضيعية خاصة عن المسائل ذات الاهتمام الدولي. وحتى الآن لم تقدم أي تقارير من هذا القبيل.

أما بخصوص الكيفية التي يعمل بها المجلس، فقد عقد المجلس خلال السنة الماضية عدداً كبيراً من المناقشات المواضيعية التي شارك فيها عدد أكبر من الدول. مع ذلك، وفي هذا الصدد، ما زال من المفيد تعزيز آليات التشاور المنتظم بين رئاسات مختلف هيئات الأمم المتحدة، من أجل

وجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، بل وأكثر من ذلك، زيادة شفافيته وفعاليته ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

ولا يأس وفد بلدي من إمكانية وجود مجلس الأمن فيه جميع الأعضاء على قدم المساواة. ولكن مناقشة مسألة حق النقض ”الفييتو“ دلت على أن التخلص من هذه السلطة القائمة على التمييز التي عفا عليها الزمن والمنوطة للدول الدائمة العضوية، هي حجر الزاوية في عملية الإصلاح بأسرها. وانطلاقاً من ذلك الواقع، فإن أفريقيا، المنطقة الوحيدة من دون أي مقعد دائم في هذه الهيئة، تطالب وهي محقة جداً بمقعدين دائمين. وينبغي تحقيق العدالة بهذه الطريقة وتحقيق التطلعات الشرعية لأفريقيا بتمثيلها في هذه الفئة من العضوية.

إن مجالات التفاوض بشأن توسيع نطاق فئة الأعضاء والتمثيل الجغرافي العادل والعلاقات بين الجمعية العامة والمجلس وأساليب عمل المجلس – جميعها أمور تعطينا مبررات للاعتقاد بأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها أمر ممكن. وبعد ذلك، فإن كل ما يتبقى هو أن نكرس أنفسنا للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل بأسرع وقت ممكن.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن القرار ٥٥٧/٦٢ مازال الوثيقة المرجعية الرئيسية لإجراء المفاوضات الحكومية الدولية. نأمل أيضاً أن تكون مناقشة اليوم إعلاناً لحقبة جديدة وتسلط ضوءاً جديداً على الجولات القادمة من المفاوضات، مما يعطيها زخماً جديداً، بحيث يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو الإصلاح الحقيقي لهذه الهيئة التي هي محور الأمم المتحدة، والتي ستكون، في نهاية المطاف، مجلس أمن يجسد واقع عصرنا.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي

بدء، أود أن أتوجه بجزيل الشكر للرئيس، على إدراج البند المتعلق بإصلاح مجلس الأمن بوصفه أحد أهم أولوياته.

أجل التوصل إلى حل يحظى بأكبر دعم ممكن من الدول الأعضاء.

أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسفير زاهر تانين على الطريقة التي أدار بها المفاوضات الحكومية الدولية، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل في تلك العملية. وريثما تُستأنف المفاوضات، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

ينبغي لمجلس الأمن أن يجسد الواقع السياسي والاقتصادي في العالم اليوم. وينبغي له أن يملك الشرعية التي يحتاجها للتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي في الاضطلاع بالولاية المناطة به بموجب الميثاق. ويعتقد وفدي أن الغرض من إجراء أي إصلاح لمجلس الأمن ينبغي أن يكون تعزيز التمثيل العادل داخل ذلك الجهاز ومصادقته وفعاليته. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا وُسع المجلس، وخاصة ليشمل البلدان النامية. وبالمثل، ينبغي لحجم المجلس بعد إعادة هيكلته أن يجسد جميع حساسيات المجتمع الدولي.

في ذلك السياق، لا تزال تونس تؤيد بقوة موقف الاتحاد الأفريقي، كما هو مبين في توافق الآراء الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرى أنه قد حان الوقت لتصحيح حقيقة أن أفريقيا لم تحظ إطلاقاً بأي وجود دائم في المجلس. وسندعم أية صيغة تعطي البلدان النامية بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة مكانتها المناسبة في المجلس.

ونعتقد أنه إذا أريد لمجلس الأمن الاستمرار في التمتع بثقة الدول والرأي العام العالمي، يجب عليه أن يثبت أنه قادر على معالجة أصعب المسائل بفعالية، كما يجب عليه أن يصبح أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي ككل ويجسد واقع العالم اليوم.

السيد دوس سانتوس (باراغواي) (تكلم بالإنجليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن شكر وفدي باراغواي للسفير توماس ماير - هارتغ، الممثل الدائم للنمسا، على توليه عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن

تجنب أي تدخل أو تعدي على اختصاصات تلك الهيئات عند عقد هذه المناقشات المواضيعية.

نعترف بالقدر الكبير من العمل الذي أنجزه مجلس الأمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وخاصة فيما يتعلق بؤر التوتر في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. كما نحيط علماً أيضاً بالزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى فهم أفضل للحالات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من المجلس. ويبين التقرير أن المجلس قد بذل جهوداً حثيثة لمعالجة عدد كبير من الصراعات في مختلف أنحاء العالم. وهذا بطبيعة الحال يعزز سلطته ودوره في صون السلام والأمن الدوليين.

أود، مع ذلك، أن أشير إلى أن الجهود التي يبذلها المجلس في الشرق الأوسط هي أدنى بكثير مما كنا نتمناه. إن الشعور بالإحباط إزاء عدم قدرة المجلس على المشاركة بشكل أكبر في تسوية القضية الفلسطينية وتحمل مسؤولياته في هذا المجال يشكل تهديداً خطيراً للمنطقة ولسلطة مجلس الأمن نفسه. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لجعل المجلس يعمل بطريقة أكثر شفافية وضمان وصول جميع الوفود إلى المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ثانياً، أود أن أنتقل إلى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. بخصوص هذه المسألة، في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين على إسهاماته في المسألة المعروضة علينا اليوم. نلاحظ أيضاً أن بدء المفاوضات الحكومية الدولية على أساس الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وقد بدئت هذه المفاوضات بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة من

صوت الأمن الدولي منفصل عن مسائل التنمية واحترام حقوق الإنسان. وها نحن نعلن أن تلك المسائل مترابطة وسيتوقف على تفاعلها الإيجابي التعايش السلمي لشعوبنا وتحقيقها التقدم المادي والثقافي.

نتابع باهتمام عملية التفاوض من أجل توسيع مجلس الأمن. ونرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس يرافقه إصلاح أساليب عمل المجلس، وأنه ينبغي أن يكون للمجلس نظام داخلي دائم بدلا من النظام الداخلي المؤقت المعمول به منذ إنشائه. وستتوقف شرعية قرارات المجلس على مستوى ديمقراطيته وصفته التمثيلية وطابعه التشاركي.

تؤكد باراغواي مجددا، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، على أن المهمة الرئيسية للمجلس هي صون السلام والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب عن القلق حيال التمدد المتزايد لاختصاصات مجلس الأمن لتشمل مواضيع أخرى لها محافلها الطبيعية الخاصة بها، مما قد يؤدي بطريقة ما إلى تقويض سلطة الجمعية العامة والهيئات الأخرى في المنظمة.

ينبغي لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أن تكون متسقة مع التوزيع الجغرافي العادل والإنصاف بين أعضائه، وعلى رأس ذلك المساواة في السيادة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بحق النقض، تؤيد باراغواي إلغاءه التدريجي والتقييد التدريجي لتطبيقه على الفصل السابع من الميثاق.

نعتقد أنه يجب أن يكون هناك اتصال فعال بين مجلس الأمن والجمعية العامة. إن الجمعية العامة هي الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة. لذلك نرى أن من الضروري أن ينفذ بالكامل عقد اجتماعات بين

(A/64/2) بصفته رئيس مجلس الأمن. ونثني على حسن نوايا المجلس وعزمه على تقديم تقرير يستجيب لمطالب الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمتنا، مما يجعله وثيقة قيمة وموضوعية وتعود بالفائدة علينا جميعا.

أما بخصوص موضوع البند ١١٩ من جدول الأعمال، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على عمله فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. نتوجه بالشكر أيضا إلى السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على عمله الممتاز في الإشراف على الجلسات.

تري حكومة باراغواي أن إصلاح مجلس الأمن يشكل عنصرا أساسيا في تعزيز المنظمة. لهذا السبب، ندعم الإصلاح الفوري ونتعهد ببذل الجهود والتعاون لتنفيذ ولاية مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إن الدول الأعضاء بإنشائها فريقا عاملا مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس، في القرار ٢٦/٤٨، وبعد ذلك باتخاذها القرار ٥٥٧/٦٢، خطت خطوة هامة تلزمها بمواصلة مساعيها للتوصل إلى مجلس أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية ومتسق على نحو أكمل مع الواقع الدولي الراهن.

إن جمهورية باراغواي تؤكد من جديد على التزامها الثابت بتعددية الأطراف التي تقوم على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونعلم أن تركيز السلطة يستنزف الجهد الجماعي الذي يلتزم به جميع أعضاء المنظمة. وهذا هو السبب في أننا ما زلنا نعتقد أن صون السلام والأمن الدوليين يجب أن يقوم على الرفاه الجماعي وليس على المصالح الفردية والعبارة. كما لا يمكننا أن نصدق أن

معرفة فيما إذا كان ذلك قد تم عن قصد أو تقصير. ويلمس الكثيرون أن الأحداث والإجراءات التي اتخذت بعد عام ١٩٤٥ كانت ضرورية ومتوافقة مع تلك الحقبة. أما اليوم، ومع تطور العالم، فينبغي مراعاة متطلبات وواقع الأمم المتحدة المعاصرة التي تمثل مواطنة شاملة. ولذلك فالدعوات المستمرة لإصلاح مجلس الأمن تأتي في محلها. ومن واجب وفدي أن يضم صوته إلى هذه الدعوة، بعزم ثابت.

ينبغي ألا تتكرر محنة أفريقيا. فهي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد في فئة الأعضاء الدائمين، والإحباط السائد من القاهرة إلى كيب تاون له ما يبرره. وما هو أكثر من ذلك أن جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس يركز على أفريقيا. ومملكة سوازيلند مقتنعة بأن لدى أفريقيا رؤية معمقة وقيمة لمشهد السلام والأمن في القارة. إن النهج المخصص المتبع في التعامل مع أفريقيا بشأن حل مشاكلها الخاصة بمثابة السماح للذيل بأن يهز الكلب. والمسألة ليست مسألة سيطرة، وإنما هي خطاب وقائعي، ومن شأن توظيف الجهود التعاونية على أساس وجهة نظر مستنيرة تحسين النتائج التي نسعى إلى تحقيقها.

وتوافق آراء إزولوبيني بليغ في دعوته إلى حصول أفريقيا على ما لا يقل عن مقعدين دائمين. أما تمتع هذين المقعدين الدائمين بحق النقض أم لا فهذا أمر يحتاج إلى مزيد من التفكير ويتوقف على رغبة أو عدم رغبة الشركاء في التفاوض في تقديم تنازلات بشأن حق النقض. ولذلك تدعو مملكة سوازيلاند إلى تقييد حق النقض، بصرف النظر عما إذا تم تمديده ليشمل الأعضاء الجدد.

ويشعر وفدي بالأسف حيال الاتجاه الذي تتخذه المفاوضات الحكومية الدولية. لقد شدد رئيس المفاوضات، السفير تانين، على ضرورة أن يبدي جميع الأطراف المرونة. وللأسف، نجتمع اليوم وليس هناك ما يدل على احتمال

رئيس الجمعية ورئيس المجلس. ويجب علينا أن نحقق قيام هيئة ديمقراطية وشفافة.

نود أن يصبح المجلس، الذي لم تكن أعضاء فيه سوى في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨، أكثر تمثيلا وديمقراطية وشمولا للجميع. ونحن واثقون بأن المجلس سيتكيف مع الاحتياجات الجديدة للقرن الذي نعيش فيه والعدد الحالي للدول الأعضاء من أجل ضمان أن يكون أكثر تمثيلا وكفاءة وشرعية وأن تنفذ قراراته.

السيد فليكور (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل سيراليون، بصفته رئيسا للجنة العاشرة، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/64/PV.43) والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

يشرفني أن أحاطب الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، وأن أتناول تقرير رئيس الفريق العامل كما هو وارد في A/63/47.

أشكر الرئيس على تقريره. ويقدر وفدي نشاط الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والستين. لقد كانت المناقشات غير الرسمية بقيادة سعادة السفير تانين ممثل أفغانستان حافزة للتفكير وصریحة. أود أيضا أن أشكر السفير تانين على عمله بلا كلل ورؤيته في توجيه الإجراءات بأقصى قدر من التفاني والتزاهة.

إن المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن استغرقت بالفعل ١٥ عاما، والفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ في البداية عقد الاجتماع تلو الآخر بدون إحراز نتائج تذكر في مجال النصوص. ويشير ذلك إلى تقاعس الالتزام بإحراز التقدم الذي يتوق شعبنا إلى رؤيته. وما زال يتعين

للنهج الوسيط ينطوي على التلکؤ مما يجعلنا أكثر توجسا. ووفدي لا يريد الخوض في هذا النهج الذي يسعى إلى إدامة الظلم المجحف الذي جميعا ننشد إزالته.

لقد حدت مسألة التمثيل الإقليمي بالعديد من الوفود إلى تقديم تأكيدات صياغات التي أساس لها. ويشعر البعض أنها تروج ظلما لمفهوم إنشاء مقعد جماعي أو إقليمي، وهي بالتالي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وبما أن التمثيل الإقليمي بالغ الأهمية بالنسبة للموقف الأفريقي، نريد أن نذكر الوفود بجمهور الإصلاح. فالإصلاح يستلزم تعديلا وإبداعا. وما يجري تعديله وإبداعه مسألة تخضع للمناقشة بين الأعضاء. نود أن نوضح أن أفريقيا لا تريد مقعدا إقليميا. بل على العكس من ذلك، تريد مقعدا وطنيا صرفا ذا سيادة، ولكن الفرق الوحيد هو أن أفريقيا سيكون لها القول الفصل في انتخاب الدولة لشغل هذا المقعد. أما كيفية استخدام ذلك المقعد بشكل فعال في حل المشاكل ذات الصلة التي تؤثر على أفريقيا وبقية العالم فهو شأن البلدان الأفريقية. إن الفهم القائم على أن أفريقيا تريد مقعدا جماعيا في مجلس الأمن هو فهم مضلل وينبغي عدم تشجيعه.

نشجع الوفود الأفريقية الأخرى على بذل الجهود لشرح ما يعنيه التمثيل الإقليمي بالنسبة لأفريقيا من أجل رسم صورة دقيقة. ولن يكون أمام المعارضين خيار إن كان أمامهم خيار للمهاجمة موقف ذي دوافع صادقة يأتي ردا على جوهر المظالم الكثيرة التي أوجدها التاريخ. ووفدي يشعر بالانزعاج من أن الشركاء أنفسهم الذين لهم أهمية بالغة في إحراز تقدم في عملية التفاوض يسيئون التقدير دائما. نريد عملية يتم بموجبها الحصول على شيء ما أينما وعندما يصبح ذلك واجبا، من دون عوائق أخرى. وأود أن أناشد الدول الأعضاء المضي بالعملية إلى الأمام والتفاوض بقوة حتى تتمكن من إغلاق ملف هذه المسألة.

وجود اتفاق. وعلى الرغم من أن هناك تقاربا في وجهات النظر بين بعض الأطراف في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المسائل المتعلقة بأساليب العمل والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ليس هناك مبادرة ومنهجية لترجمة تلك الآراء إلى إجراءات بشأن مقايضة ملموسة من شأنها الإسراع بالمضي قدما بالعملية.

وفدي لا ينظر إلى تلك المسائل باعتبارها مجالات تثير المشاكل ونظرا لخطورة النقاط التفاوضية الأخرى مثل فئتي العضوية. ومن حيث المبدأ، لا يحاول وفدي إعطاء مجموعات معينة من البلدان أفضلية على مجموعة أخرى، وإنما يحاول التأكيد على أهمية العمل على وجه السرعة والتحرك بسرعة. والماطلة لا تخدم مصالح أفريقيا.

خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية، برز النهج الوسيط بوصفه خيارا مفضلا فيما يتعلق بفئتي العضوية. ورفضه وفدي، كما سنرفضه مرة أخرى اليوم. كما عارضنا المضي قدما به بشكل غير مبرر من جانب رئيس لجنة المفاوضات الحكومية الدولية لسبب بسيط هو أنه لا يجسد ما تريد العضوية الكاملة أن تحققه المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يخل بالموقف المعروف جيدا لأفريقيا، وهو الرأي الجماعي لـ ٥٣ عضوا.

يحدونا الأمل في أن كل المواقف ستدرس بدقة تامة على أساس استعراض كل حالة على حدة. ويدعم وفدي دائما النهج التدريجي الذي كان أول من طرحه وفد زامبيا. ومع ذلك، رفض النهج الوسيط عموما، ليس لأنه لا يملك مقومات البقاء ولكن لأن مضمونه غير معروف. لقد أوجد عقدة سلبية حيث تنظر إليه الوفود، بما فيها وفدي، على أنه أداة لخداع الأعضاء وعرقلة مناقشة الإصلاح الحقيقي. ومما يزيد الطين بله عدم الرغبة الواسعة النطاق في توضيح النهج بصورة أكبر. ومن المعروف جيدا أن الطابع الجزأ

ويدرك وفدي أن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بند دائم في جدول أعمال المجلس. ونقدر ما يحظى به هذا البند من اهتمام من أعضاء المجلس كل شهر. غير أن ما يدعو للقلق أن الصراع في الشرق الأوسط لا يزال مستعصيا على الحل، بالرغم من كل ما حظي به ذلك البند من اهتمام على مدى عدة عقود. وبالنسبة للفلسطينيين، يشكل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الذي لا يتوقف، وما يقترن به من استيلاء على الأراضي من خلال إحاطتها بسياج، أكبر تهديد لقابلية حل الدولتين للتطبيق. ومما يثير القلق كذلك عدم إصرار المجلس على كفالة احترام قراراته العديدة بشأن الحالة. ولذلك، نحث المجلس على العمل على تنفيذ قراراته القائمة منذ أمد طويل بشأن القضية الفلسطينية.

وفي المناقشة المطولة بشأن إصلاح مجلس الأمن، من ضمن المسائل التي تحظى بالاتفاق العام بين معظم الدول الأعضاء مسألة العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة وتحسين أساليب عمل المجلس. غير أنه لا يوجد بيننا سوى القليل ممن يؤيدون الفكرة القائلة إنه من الأفضل ترك مسألة إصلاح أساليب عمل المجلس للمجلس ذاته.

وتندرج مسألة تحسين أساليب عمل المجلس برمتها في إطار المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على الاقتراحات العديدة التي قُدمت حتى الآن في ذلك الصدد، ينبغي للمجلس ذاته أن ينخرط في المزيد من الاستيطان بغية إيجاد سبل أكثر ابداعا لإشراك عضوية الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وعلاوة على زيادة شفافية عملية صنع القرار في المجلس، فإنه سيعزز أيضا مصداقية قراراته.

وفي إطار التسلسل المتصل للإصلاحات التي ينبغي أن تقوم بها الأمم المتحدة، لا يزال إصلاح مجلس الأمن بعيد المنال. وفي أفريقيا، فإن موقفنا بشأن البند ١١٩ من جدول

إن المؤسسات تخضع لتغيرات مستمرة؛ فهي تنشأ وتعاد هيكلتها، مع استراتيجيات للتكيف تصاغ في الأوقات المتغيرة والحقائق الجغرافية - السياسية والتغيرات في الاتجاهات التي تحكم العالم. تلك النهج المتنوعة للحكم تتطلب خطابا دوليا مصاغا حديثا ويراعي مجموعة متنوعة من الأفكار التي يمكن أن توفر بدائل للهيمنة الثابتة. لقد حان الوقت لأن نتعلم تلك القيمة. ولم نعد في عالم القرون الوسطى. مملكة سوازيلاند ترغب في تشجيع رئيس الجمعية على السير على خطى سلفه ومتابعة هذه المسألة بهمة.

السيدة وفا - أوغو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية):

تؤيد غامبيا البيانين اللذين أدلى بهما سعادة السيد شيكو م. توراي الممثل الدائم لسيراليون و منسق اللجنة العشرية، باسم المجموعة الأفريقية، وسعادة السيد ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لمصر، باسم حركة عدم الانحياز. ويرحب وفدي بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال، "تقرير مجلس الأمن"، والبند ١١٩ من جدول الأعمال، "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن".

لا يخفى على أحد أن جدول أعمال المجلس يضم الكثير من الحالات الإقليمية، ويتعلق معظمها بأفريقيا. كما شهدنا ازدياد انخراط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في التنفيذ السريع للبرنامج العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، المعني ببناء القدرات. ونأمل أن يتعزز التعاون المجدي بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إذ يسعيان من أجل إيجاد حلول دائمة للصراعات في أفريقيا. والجهود الأفريقية لصون السلم والأمن الدوليين يجب دعمها، لا سيما في الحالات التي أسهمت فيهافرادى البلدان الأفريقية فعلا في هذه الجهود، أو ترغب في ذلك.

الحالي، سعادة السيد توماس ماير هارتينغ، الممثل الدائم للنمسا على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة، والذي يؤكد فيه أن السنة الماضية شهدت نشاطا ملحوظا في حجم أنشطة المجلس.

كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونبارك للأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس: البرازيل، البوسنة والهرسك، غابون، لبنان، نيجيريا، على انتخابهم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

إن بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن يعتبر أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. إلا أن قضية إصلاح مجلس الأمن ما زالت تراوح مكانها في المناقشات العامة للجمعية العامة، على الرغم من مرور أكثر من ١٥ عاما على قرار الجمعية بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. فعلى الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، إلا أن الفريق العامل لم يتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي إحراؤه.

ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن تجاهل إحراز تقدم في مناقشات الفريق العامل خاصة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، حيث أصبح هناك توافق شبه عام في الآراء على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها.

ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذا التحسن. ونرحب في هذا الصدد بالاتفاق العام على الشروع في مفاوضات حكومية دولية في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة خلال الدورتين السابقتين والحالية للجمعية، بهدف تحقيق الأفكار التي ظلت موضوعا لمناقشات عديدة على مدار السنين.

الأعمال المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن معروف جيدا. والواقع أن إعلان هراري لعام ١٩٩٧ بشأن إصلاح مجلس الأمن سلط الضوء، في جملة أمور، وقبل توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، على ضرورة إجراء استعراض دوري لهيكل مجلس الأمن وأدائه بغية تعزيز استجابته لتحديات مجتمع دولي متغير، لا سيما في مجال السلم والأمن.

غير أننا لا نزال نعتبر التأخير في التوصل إلى حل أمرا يتعذر قبوله. وبأمل وفدي أن تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية في إطار جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة على نحو يفضي إلى مفاوضات حكومية دولية تستند إلى اقتراحات ملموسة بدون أي تأخير غير مبرر. ونأمل أن المسائل التي نُوقشت في الجولة الأخيرة من المفاوضات سيتم تناولها بصورة تؤدي إلى اعتماد قرار مرض خلال هذه الدورة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان وفدي لرئيس الدورة الثالثة والستين، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/63/47، عملا بالقرار ٥٥٧/٦٢.

كما نشيد برئيس الدورة الحالية، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على جعل إصلاح مجلس الأمن إحدى أولويات فترة رئاسته. وإذا نتطلع إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية، يتعهد وفدي بمواصلة دعمه للسفير تانين، ممثل أفغانستان، والتعاون معه، وهو الذي تفضل مرة أخرى بقبول ترؤس المفاوضات بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.

السيد السند (الكويت): أود أن أتقدم نيابة عن وفد بلادي بجزيل الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن للشهر

والمخاطر الدولية، وذلك لإضفاء مزيد من الشرعية والمصادقية على قرارات المجلس.

وفيما يتعلق بإصلاح وتحسين أساليب عمل المجلس وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وندعم الحاجة إلى ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الهيئات الرئيسية الأخرى، خاصة الجمعية العامة، وتحديد دور المجلس في النظر في المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله بدون انتظار التوصل إلى اتفاق على المسائل الأخرى، مثل حجم المجلس وتكوينه وعملية صنع القرار فيه، خاصة وأن تقنين تلك الإجراءات لن يؤدي بالضرورة إلى أي تعديل في الميثاق. كما نرى الوقت قد حان لكي يقوم المجلس باعتماد قائمة أساليب عمل دائمة.

ونؤكد أيضا على ضرورة أن يقوم المجلس باعتماد قائمة أساليب عمل دائمة لتحسين وتقنين إجراءات وأساليب عمله. ونؤيد المحافظة على آلية انتخاب الأعضاء غير الدائمة في مجلس الأمن وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة لما في ذلك من إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتهي إليها في الوصول إلى عضوية المجلس والإسهام في أعماله، خصوصا وأنه مضى بعد ستة عقود ونصف على إنشاء الأمم المتحدة، لم يحظ ربع الدول الأعضاء تقريبا بالعضوية في مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بحق النقض، فإننا نرى أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق، منها قصور

ونحنى سعادة السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان على ترؤسه وحسن إدارته للمشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية في الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين للجمعية العامة، أملين أن يتم التوصل إلى حلول توافقية تعزز دور وفاعلية مجلس الأمن. ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى الحكومة الإيطالية لاستضافتها الاجتماع الوزاري الخاص بالنظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن، في روما في شباط/فبراير الماضي، لوضع الخطوط العريضة التي أسهمت في عقد الجولة الثالثة من المشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية، التي استمرت لمدة ثلاثة أيام، من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر الماضي.

ومما لاشك فيه أن الاتفاق على أي مسألة من المسائل المرتبطة بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن، سواء في مرحلة المشاورات أو المفاوضات الحكومية الدولية يجب أن يكون اتفاقا عاما، لضمان التوصل إلى إصلاح حقيقي للمجلس يحظى بقبول العضوية العامة، مما يسهل من عملية تنفيذه. ويترتب على ذلك أيضا ضرورة مراعاة الشفافية وحسن النية وتجنب أي تحركات منفردة تهدف إلى تحقيق مصالح فردية ضيقة. فعضوية مجلس الأمن هدفها خدمة الأمن والسلم الدوليين، وتترتب عليها أعباء ومسؤولية دولية، وليس التكسب السياسي أو الحصول على مميزات لدول بذاتها أو مجموعات جغرافية محددة. فالهدف أسمى وأرقى من ذلك، وهو إشاعة السلم والاستقرار في العالم.

إن موقف دولة الكويت من مسألة إصلاح مجلس الأمن ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية: إن دولة الكويت تدعم بشدة إصلاح وتفعيل جميع أجهزة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، ليتمكن من أداء مهمته الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلم والأمن الدوليين وأي تغيير في تركيبة عضوية المجلس يجب ألا يؤثر على كفاءته وفعاليته في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات

وتبادل الآراء تحت القيادة الملتزمة للسفير تانين، رئيس المفاوضات.

ومن خلال جولات المفاوضات الثلاث، نظرت الدول الأعضاء عن كثب في المسائل الخمس الرئيسية الواردة في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وهي الفئات، وحق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم وأساليب العمل، فضلا عن علاقة المجلس مع الجمعية العامة. وانبثق عن تلك المناقشات المكثفة والساخنة أحيانا فهم بأن جميع تلك المسائل مترابط على نحو وثيق مع بعضها البعض وأنه يكاد يكون من المستحيل الفصل بينها بصورة تعسفية، مهما اشتدت رغبة الدول الأعضاء في إبرام اتفاق بشأن الإصلاح. وعليه، أصبح شرط كفالة طابع الشمول لأي مجموعة تدابير متعلقة بالإصلاح واضحا تماما.

وفيما يتعلق بجودة النقاش الذي جرى خلال الجولات الثلاث، فقد سر وفد بلدي تشاطر الأفكار بين العديد من الوفود، ونعتقد أنها أسهمت في المناقشات بصورة مجدية وإيجابية. وجرى تبادل صريح لآراء، واستخدم كل وفد الاجتماعات التي عقدت على مدى العام للإعراب عن آرائه بصورة بناءة. غير أننا مضطرون للإعراب عن خيبة أملنا لعدم إحراز أي تقدم يذكر في واقع الأمر من حيث مواقف المجموعات الرئيسية.

بيد أن ازدياد الاهتمام بالنظر في إمكانية التوصل إلى الحل الوسط والرغبة في ذلك، باعتباره حلا توفيقيا واقعيا، كان أمر مشجعا بكل تأكيد. ولوحظ ذلك التوجه على نحو خاص في نهاية الجولتين الثانية والثالثة، عندما كرست جلسة منفصلة لاستكشاف النهج التوفيقية، استجابة لطلبات الدول الأعضاء التي أحست بأن ذلك الخيار يستحق إمعان النظر فيه على نحو أكثر تركيزا. ونأمل بالتأكيد أن يتواصل استكشاف ذلك المسار في المرحلة القادمة من مفاوضاتنا.

استخدامه على المسائل التي تدرج تحت الفصل السابع من الميثاق. وفي حالة الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة. فإن توزيع هذه المقاعد على المجموعات الإقليمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

وأخيرا، نؤكد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتقوية أداء مجلس الأمن، ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه التي نص عليها الميثاق بدون أية معوقات.

السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية على تنظيم هذه المناقشة المشتركة. كما أعرب عن تقديري الخاص للرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ماير - هارتغ، ممثل النمسا، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/64/2). ووفد بلدي ممتن لما بُذل من جهد جبار في سبيل إعداد هذا التقرير، لا سيما من جانب أوغندا، رئيس مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. واضطلع المجلس بعبء عمل ثقيل على نحو خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونقدر كثيرا العمل الذي أنجزه المجلس في تناول مجموعة واسعة النطاق من التحديات المتعددة الجوانب في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أتناول البند ١١٩ من جدول الأعمال، الذي نرى أنه يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز مشروعية المجلس عموما حتى يتسنى له مواصلة الاضطلاع بواجباته بصورة فعالة. وخلال العام الماضي، تحققت إنجازات هامة في المناقشة الجارية لإصلاح المجلس. وعلى الأخص، بدأت الانطلاقة التاريخية للمفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير من هذا العام بثلاث جولات من المفاوضات، مما أتاح للدول الأعضاء فرصة كافية لدراسة جميع جوانب عملية الإصلاح

ويشكل تعزيز التمثيل المتوازن للمجموعات الإقليمية في المجلس، لا سيما المجموعات التي كانت تاريخياً ممثلة تمثيلاً ناقصاً، هدفاً هاماً آخر لعملية الإصلاح. ويتم تحقيق هذا التوازن على أفضل وجه من خلال توفير أكبر عدد ممكن من المقاعد المنتخبة بالقدر المستطاع عملياً لكي تشغلها المجموعات الإقليمية على نحو عادل وديمقراطي.

كما ينبغي أن نكون على وعي بأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من إصلاحه. ولتحقيق ذلك الهدف، نرحب بالمبادرات التي اقترحت لتعزيز شفافية عمل المجلس ومساءلته وفعاليتته وشموليته، ونعتقد أن عدد الجلسات المفتوحة التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير يدل على التزام المجلس في هذا الصدد. ولا نزال نؤيد فكرة وجوب أن نحاول، كلما كان ذلك ممكناً، إدخال التحسينات على أساليب العمل باعتبارها حصاراً مبكراً، ينبغي ألا يرقن بالتأخير في عملية الإصلاح برمتها.

وبينما نستعرض ما أحرز من التقدم حتى الآن، نواجه المهمة الصعبة المتمثلة في تمهيد السبيل على نحو يستشرف مستقبل الإصلاح. وهكذا، فإننا نتطلع إلى رئيس الجمعية العامة، وإلى الاسترشاد بتوجيهات رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين، في هذا الصدد. ونحن على كامل الثقة بأن الرئيس قادر على توجيهنا نحو مسار يتسم بالعدل ويتوخى إحراز التقدم.

وفي الوقت ذاته، نشدد على أهمية الطرائق التي ستوحد الأعضاء بدلاً من تقسيمهم، وستمكّن من حشد الإرادة السياسية للدول الأعضاء من أجل تنفيذ الإصلاح في الوقت المناسب. وإذا أريد لأي إصلاح أن يحقق النجاح، فيجب ببساطة أن يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الأعضاء.

وما فتئ وفدي يعتقد، أننا إذ نسعى إلى إصلاح المجلس، ينبغي لنا أن نصبو في المقام الأول والأخير إلى تعزيز الأسس الديمقراطية للمجلس وتحسين مساءلته أمام العضوية على نطاق أوسع. وفي هذا السياق، نؤيد إجراء انتخابات دورية، لأنها تحديداً توفر أفضل سبيل لكفالة المساءلة. والواقع أن منظومة الأمم المتحدة برمتها تستند إلى نظام للمساءلة، مثلما يمكن أن نشهد ذلك في الانتخابات المتعددة التي تجري ضمن مختلف أجهزة الأمم المتحدة على أساس منتظم. وينبغي ألا يكون مجلس الأمن استثناء من ذلك المبدأ العام، بل لا يمكن أن يكون كذلك. ومن الطبيعي أن إمكانية إخضاع أداؤها لتفحص الأعضاء وتصديقهم من خلال انتخابات دورية هي الحافز الأكثر أهمية على مواصلة أعضاء المجلس تحسين جودة عملهم. وعلاوة على ذلك، سيستفيد الأعضاء كلهم من هذا النهج.

كما تشكل المرونة والقدرة على التكيف شرطين حاسمين لمجلس أمن تتوخى أن يظل ذو أهمية ومستداماً في العقود القادمة. وبقدر استحالة تجسيد الخلود كله في مجرد لقطة، من الخطأ افتراض أن عالماً متغيراً على نحو سريع سيخدمه مجلس أمن بهياكل جامدة يظل فيه إلى الأبد من يسعدهم الحظ باجتياز مدخله مرة واحدة. ومرة أخرى نقول، إن نظاماً من ذلك القبيل يتنافى مع القيم ذاتها المنصوص عليها في الميثاق.

وفي ذلك الصدد، يزعم وفد بلدي أن زيادة في عدد المقاعد المنتخبة يساعدنا على تحقيق هدف منح فرص الوصول إلى المجلس على قدم المساواة لجميع الدول الأعضاء المؤهلة، الكبيرة والصغيرة، التي ترغب في الحصول على عضوية المجلس. الحق في الإسهام في صون السلم والأمن ينبغي ألا يكون امتيازاً لقلّة مختارة. ونعتقد أن لكل دولة عضو ما تسهم به في إثراء عمل المجلس، وينبغي ألا نقيد تماماً فرصة القيام بذلك هيكل جامد لا يزال العالم يدور حوله.

وهايتي، فضلا عن مشاركة قوية في العديد من الحالات الصعبة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط والعراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونيبال، على سبيل المثال لا الحصر. وفي نفس الوقت، يجب علينا ألا نغفل أنه كانت هناك حالات، مثل الحالة في جورجيا، واجه فيها مجلس الأمن صعوبات في الاستجابة على النحو الوافي بغرض نزع فتيل التوترات. وعلى الرغم من عدم تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ينبغي ألا يتلاشى اهتمام مجلس الأمن بالحالة التي نجمت عن الصراع في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومن الأهمية البالغة أن يستمر المجلس في رصد الملف ودعم انخراط الأمم المتحدة في المناقشات الدولية بشأن هذه المسألة، نظراً إلى أن الحالة لا تزال لها عواقب على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

ونشيد بما أولاه مجلس الأمن من اهتمام وثيق ليس لأزمات محددة، مثل الأزمات التي ذكرتها سابقاً فحسب، بل أيضاً للمناقشات المواضيعية ذات الأهمية الشاملة، مثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال والصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وبناء السلام وحفظ السلام. وبالإشارة إلى الموضوع الأخير، أود أن أشدد على رأينا في أن حفظ السلام نموذج واضح للمجالات التي يمكن فيها لتعددية الأطراف أن تحقق النجاح. وتشكل الورقة غير الرسمية التي قدمتها فرنسا وبريطانيا في وقت سابق من هذا العام ووثيقة "الأفق الجديد" للأمانة العامة وثيقتين قيمتين تتميزان بكونهما وسيلتين لتعزيز انخراط البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. وتنشاطر الاقتناع بأن اعتماد وثيقة نهائية من شأنه أن يعزز فعالية وشفافية التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، فضلا عن القدرة التنفيذية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنشورة في الميدان.

وفي الختام، أود أن أجدد تأكيد كامل دعم وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية والتزامه بالعمل معهما على إحراز التقدم، بينما ندخل مرحلة جديدة من العمل بشأن هذه المسألة الهامة.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت

بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن امتناننا للسفير ماير - هارتينغ على عرضه بصورة فعالة لتقرير مجلس الأمن (A/64/2)، والسفير روغاندا على ما قام به من عمل مضمن لإعداد التقرير، بالمساعدة الحاسمة من الأمانة العامة، وجميع أعضاء مجلس الأمن، الذين تتضمن هذه الوثيقة القيمة وصفا لأنشطتهم اليومية المكثفة. ومن الجدير بالإشادة أن المبادرة التي اتخذتها فييت نام في العام الماضي بالدعوة إلى عقد اجتماع غير رسمي مع الدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن التقرير نفذت أيضاً هذه السنة. ونأمل أن تتحول إلى تقليد.

وفي إطار تقييم عام للتقرير السنوي، ترحب رومانيا ترحيباً حاراً بالاتجاه صوب تعزيز انفتاح مجلس الأمن وشفافيته وعمله من خلال مضاعفة عدد المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية. وتتيح هذه الأحداث لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لتعزيز تضافرها، بل لتقديم إسهاماتها السياسية والفكرية في مسائل ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بما وضعه الميثاق على رأس مقاصد المنظمة - أي صون السلم والأمن الدوليين. ونشيد بذلك الاتجاه ونشجعه لأنه يعود بالنفع على الأعضاء كافة.

ولدى اضطلاع مجلس الأمن بالولاية التي أناطها به الميثاق، واجه جدول أعمال حافلا للغاية خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، شمل بعثات ميدانية إلى أفغانستان وأفريقيا

تعززها الأمم المتحدة على الدعم المستمر من لدن الرأي العام في بلداننا.

وأود أن أنتقل الآن إلى البند الثاني من جدول الأعمال قيد النظر اليوم - أي إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن بالغ تقدير وفد بلدي لقرار السيد علي عبد السلام التريكي إدراج هذا الموضوع ذي الأهمية القصوى ضمن أولويات فترة رئاسته للجمعية العامة، وعلى إعادة تعيينه للسفير ظاهر تانين ميسرا للمفاوضات الحكومية الدولية. فقد تلاشت مظاهر الضجر والشلل التي خيمت على انطلاق تلك المفاوضات بفضل إتقانه لعمله ولباقته وقيادته الفعالة. وآمل أن يشاطر الأعضاء الآخرون هذا الرأي. ونحن معجبون بما أبان عنه دوما من عزم ومثابرة، وأود أن أؤكد للجمعية على أنه يمكنه أن يعول بالتأكيد على دعم رومانيا في المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن.

وكما ذكرنا على الدوام، فإن رومانيا من بين مؤيدي إجراء إصلاح هادف لمجلس الأمن، لأن ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة ينبغي أن يجسد على نحو أفضل الحقائق السياسية على الساحة الدولية حاليا. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة تحسين أساليب عمل المجلس، وآليات اتخاذ القرار لديه وشفافيته، وفقا للرغبة القوية لجميع الدول الأعضاء، على النحو المعرب عنه خلال مناقشة اليوم.

وكما قلت مرارا وتكرارا في السابق، لكي يكون الإصلاح هادفا من حيث النوعية وقائما على أساس سياسي سليم، ينبغي أن يروم توسيع العضوية بفتيتها. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تغفل أن ما من شيء آخر عدا الإصلاح القائم على التمثيل الجغرافي العادل يمكنه أن يحصل على كامل ثقة جميع الدول الأعضاء بأنها ستحظى بتعامل منصف من لدن المنظمة. ولذلك السبب، اعتقدنا دوما بل لا نزال نعتقد بأن الطلبات الحصول على تمثيل أفضل في مجلس الأمن

ويرى وفد بلدي أن مكافحة الإرهاب تنصدر جدول أعمال مجلس الأمن، الذي يضع في اعتباره أن هذه الآفة لا تعرف حدودا وأنها تحتاج لاستجابة عالمية. وفي هذا الصدد، نشيد بردة الفعل السريعة لمجلس الأمن كلما وقعت هجمات إرهابية، في أماكن منها أفغانستان والهند والعراق ولبنان وباكستان. وفي ظل هذه الخلفية، من الجدير بالملاحظة أن نذكر بالنشاط المكثف الذي قامت به لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويرحب بلدي بالاتجاه صوب نهج أكثر تماسكا وتكاملا أبانت عنه هذه اللجان لدى اضطلاعها بولاياتها.

وباعتبار رومانيا بلدا أبان، خلال فترة عضويته في مجلس الأمن عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، عن اهتمام بالغ بتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واستثمر قدرا هائلا من طاقته في ذلك، يسرها أن تلاحظ أن مجلس الأمن كان نشطا للغاية بشأن هذه المسألة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. ونشجعه على أن يظل كذلك. وقد دلت العديد من الحالات التي نشأت في العام الماضي على أن الأطراف الفاعلة الإقليمية تسهم على نحو قيم وفريد في مسائل الأمن والاستقرار المتعلقة بمناطقها، وينبغي للأمم المتحدة بالتأكيد أن تستفيد من ذلك.

وأود أن أثير نقطة نهائية بشأن هذا البند من جدول الأعمال. فمما لا شك فيه أن التقرير قدم للنقد صورة عن عبء العمل الثقيل الذي يقوم به مجلس الأمن. غير أن التقرير، باعتباره وثيقة عامة يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، قاصر عن أن يكون تفسيريا بما فيه الكفاية. ولو كان تحليليا على نحو أكبر، لقدم للجميع صورة دقيقة عما يبذله مجلس الأمن من جهود جبارة وما يستثمره من طاقة هائلة لإيجاد حلول قابلة للتطبيق للأزمات المعقدة. ولا بد من هذه الصورة إذا كنا نريد كفالة حصول القيم والأهداف التي

التي قدمتها مجموعة دول أوروبا الشرقية - التي تطالب بما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم - ومجموعات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول الأفريقية، والدول الآسيوية، طلبات شرعية تماما.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

ونرى أن حجم التوسيع ينبغي ألا يتجاوز ١٠ مقاعد. ونعتقد أن الحجم المقبل لمجلس الأمن ينبغي أن يحدد وفقا للمعايير التالية: التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد، والرغبة في الحفاظ على، فعالية المجلس بل وتعزيزها، وضرورة أن يثبت الأعضاء المتطلعين للعضوية قدرتهم على مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ومقاصدها.

وكشفت المناقشة التي أجريتها خلال الجولة الثالثة من المفاوضات الاهتمام الواضح لعدد من الوفود بتحديد جدوى إيجاد صيغة وسيطة أو مؤقتة. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن نواصل استكشاف مزايا هذه الصيغة لتحديد ما إذا كانت ستساعدنا على الدفع قدماً بالإصلاح.

وفي الختام، أود أن أذكر أنه سيتعين علينا، خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن نقدم التقارير بشأن التقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن، نظراً أن رؤساء الدول والحكومات أناطوا بنا ولاية محددة في ذلك الصدد في عام ٢٠٠٥. ولذلك، يتطلع وفد بلدي إلى تلقي جدول زمني، وفي آخر المطاف، وثيقة بشأن الجدول المقبل للمفاوضات، لأننا ننتظر بشغف انطلاقها عاجلاً وليس آجلاً. ويجب أن نستفيد مما حظي به إصلاح مجلس الأمن من تأييد لا يمكن إنكاره أثناء المناقشات الحامية التي عقدناها خلال الجولات الثلاث الأولى من المفاوضات.

وأخيراً، أود أن أعرب عن ثقتنا بأنه، خلال هذه المساعي كافة، لن تعجز دولنا أمام أي تحدٍ مهما كان